المكتبة الثقافية

٣٩

قضية الجلاء عن مصر

بين سنتى ١٨٨٢ — ١٩٠٧

الدكتور عبد العزيز رفاعى

١٥ يونيه ١٩٦١

المكتبة الثقافية

- اول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة .
- تيسر لكل قارىء ان يقيم فى بيته مكتبة جامعة تحوى جميع الوان المعرفة باقلام اساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر. فى اوله وفى منتصفه

الكتاب القادم

الخضروات
وقيمتها الغذائية والطبية

للدكتور عز الدين فراج

أول يوليه ١٩٦١

الثمن ٢ مـ

دار القلم بالقاهرة







قناة الكتاب المسموع

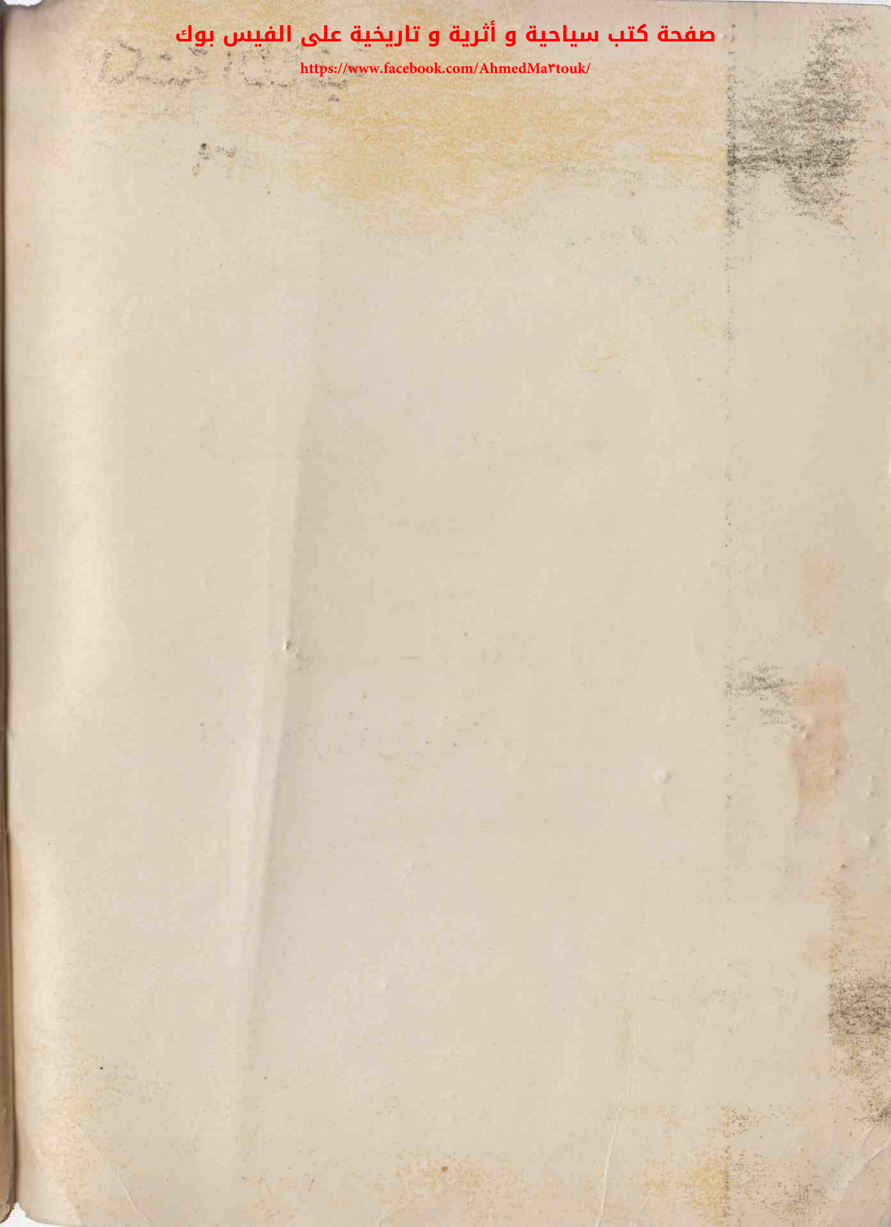


الكتاب المسموع

صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك



مصر - ثقافة



المكتبة الثقافية
٣٩

قضية الجلاء عن مصر

بين سنتى ١٨٨٢ — ١٩٠٧

الدكتور عبد العزيز رفاعى

وزارة
الثقافة والإرشاد القومى
الإدارة العامة للثقافة

١٥ يونية ١٩٦١

الناشر

دار القلم

١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة
ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

مقدمة

كان لبريطانيا حلم تسعى إلى تحقيقه ، دعماً لنفوذها ، وصيانة لامبراطوريتها فى الهند ، وقد حققت ذلك باحتلالها مصر سنة ١٨٨٢ .

وكان الاحتلال اغتصاباً ، قام على القوة العسكرية ، وقضى على استقلال مصر ، وحقق لبريطانيا ، المركز الممتاز فيها ، دون سائر الدول الطامعة فيها .

ولما كان هذا الاحتلال احتلالا غير مشروع بالنسبة لمصر فقد وجد أمامه اتجاهاً ينحو إلى القضاء على الاحتلال ، لرد الحقوق إلى أهلها ، ذلك هو اتجاه الجلاء ، وذلك كان منحى قضيته .

وقد مضى الصراع بين هاتين الفكرتين وهذين الاتجاهين المتضادين فى خططهما ووسائلهما من أجل المغالبة مدى ربع قرن ، فاختلفت نظرة الساعين لتغليب أحدهما على الآخر ، كما اختلفت الوسائل وأدوات الصراع لتحقيق ذلك بقدر اختلاف الغايات .

كانت نظرة هذه الدول نحو الاحتلال ، نظرة حقد على معتد سلبها حقوقها الاستعمارية ، ومن ذلك كان الجلاء ، السبيل إلى استردادها إذا ما تحقق ، وكانت وسائلها لذلك مفاوضات ، كما كانت مؤامرات دولية ومتاعب تثيرها ضد الاحتلال فى مصر حتى يجلو أو يعترف بهذه الحقوق .

أما النظرة والوسائل بين المصريين فكانت تختلف عن ذلك فقد كان الاحتلال لديهم اعتداء على وطنهم ، وكان الجلاء عندهم مسألة كرامة واستقلال ، لذلك اختلفت وسائلهم لاسترداد ذلك أو علاجه ، عن وسائل هذه الدول ، فكانت : محاولات يرتكز معظمها فى البداية على هذه القوى كسبيل للعون على الوقوف فى وجه الاحتلال من أجل التحرر ، ولكنها ما لبثت فى أخريات هذه الفترة أن قامت على النضال القومى عندما وضحت نيات هذه الدول الاستعمارية وأخذ الروح القومى يستعيد بعثه السابق ، على أساس الإيمان بالفكرة .

أما نظرة بريطانيا نحو الاحتلال ، فكانت من خلال مصالحها الاستعمارية ، وتنفيذاً للسياسة الجغرافية التى اقتضتها

من أجل الهند بالاستيلاء على مصر ، كما استولت من قبل ، على جبل طارق ومالطة وعدن وغيرها .

وكما كان الاحتلال أمراً حيوياً لها ، كان اتجاه الجلاء أمرا يناقض مصالحها ، فى تحقيق المركز الممتاز الذى تسعى إليه ، وكانت خطة بريطانيا لنيل ذلك والاحتفاظ بمصر هى سر الاحتلال الذى وطد أركانه فى هذه المدة ، واستطاعت به مواجهة الخصـــوم متفرقين ، خطة قامت على الغموض والشد والجذب ، وعدم الإفصاح عن طبيعة الاحتلال الجارحة ، وتجنب الصيغ وعدم الاستعجال ، وتغليب الجوهر على العرض ، وقبول كل ما تمليه الظروف تلك الخطة التى شكلها كرومر على الوجه الذى استطاع به تفتيت ذرات وحدة الساعين للجلاء ، فأرسى بذلك الحجر الأساسى لاحتلال دام بعد ذلك ردحاً طويلا ، حتى اطمأن على مركز الاحتلال إلى حد الظن بأنه ألقى بمصير مصر فى يد انجلترا دهراً ، ونسى أنه كان يلقى بمصير الاحتلال بفضل سياسته الخارقة ، فى يد الروح القومى الذى كان ينبعث إذ ذاك فى عهده بعثاً ، حتى شهد طلائعه فى نهاية عهده ، ولقى الاحتلال مصرعه على يديه فى النهاية ، وتحقق الجلاء .

فى هذه الصفحات المحدودة محاولة لتركيب صورة تاريخية مبسطة مستقاة من الوثائق ، والمصادر التاريخية الهامة ، عن الاحتلال وقضية الجلاء فى الفترة ما بين ١٨٨٢ — ١٩٠٧ وما قام من أجلهما من محاولات فى الداخل والخارج انتهت باستقرار الاحتلال وتحقيق المركز الممتاز لبريطانيا فى مصر — آملين التوفيق بذلك فى الإسهام فى نشر الثقافة التاريخية والمشاركة فى حركة البعث العربى الجديد .

والله ولى التوفيق ؟

المؤلف

عبد العزيز رفاعى

احتلال انجلترا لمصر

بدأ اهتمام بريطانيا بمصر ، منذ أن أصبح لها فى الهند إمبراطورية ، ومن ثم أخذت ترمق مصر كطريق حيوى لاتحيا بدونه ، وقد أخذ حرصها على ذلك يزداد بمقدار ما كان يثير تخوفها على ضياع هذا الطريق ، ولاسيما بعد فتح قناة السويس ، وقد وجدت أن آمن طريق لذلك هو الاكتفاء مؤقتاً بالمحافظة على علاقة مصر بتركيا فى حدود الفرمانات الصادرة ، حتى حدث ما غير هذه الخطة ، إلى التدخل المسلح فى الوقت المناسب ، وتحقيق مراميها الاستعمارية .

كانت سياسة انجلترا نحو مصر ، منذ معاهدة ١٨٤٠ تعمل على الإبقاء على مصر تحت السيادة العثمانية ، وفقا للفرمانات الصادرة ، ولكنها بدأت سنة ١٨٧٠ بعد أن أخذ إيمانها يتلاشى بصلاحية تركيا على البقاء ، ترى ضرورة الإشراف على مصر بعد فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وشرائها حصة مصر فى أسهمها، إذ ذاك أصبحت القناة وحمايتها حيوية بالنسبة إليها .

غير أنها لم تفكر جدياً فى غزو مصر فى السنوات التى

سبقت مؤتمر برلين المنعقد سنة ١٨٧٨ ، فقد كانت أوربا منكمشة إذ ذاك فى عزلة سياسية أمام اتحاد القياصرة ، « الألمانى والنمساوى والمجرى والروسى » وكانت تعمل فقط على أن يكون لها المركز الممتاز فى عهد إسماعيل ، ولو أنها اضطرت للتعاون مع فرنسا فى مصر لحاجتها إليها فى مؤتمر برلين .

ولم تقبل انجلترا نصيحة روسيا وألمانيا باحتلال مصر ، وكانت الدولتان قد صارحتا انجلترا مراراً بأنهما لا تعارضان فى ذلك ، وكان بسمارك فى سنة ١٨٧٦ قد عرض عليها أن تستولى على مصر مقابل استيلاء روسيا على مضايق تركيا ، كحل للمسألة الشرقية ، حلا يدعم السلام فى أوربا ويفض الخلاف بين انجلترا وروسيا فى البلقان ، وكانت ألمانيا تقصد بهذا دفع نفوذها السياسى نحو الازدياد فى أوربا ، غير أن انجلترا رفضت هذا العرض لأنها كانت تريد الإبقاء على كيان الامبراطورية العثمانية كأكد السبل لصيانة طريقها إلى الهند ، لأن ذلك . كان فى رأيها ، من شأنه أن يقصى النفوذ الروسى عن الشرق ، فاستيلاؤها على مصر كان يشجع روسيا فى الاستيلاء على المضايق ، والمساس بقناة السويس ، إذا ما امتد نفوذ هذه الدولة داخل الإمبراطورية إلى سوريا مثلا .

وكان ثمة تنافس كبير لبسط النفوذ الأجنبى على مصر بين فرنسا وإنجلترا فى عهد إسماعيل ، وكانت سياسة بريطانيا إذ ذاك تقوم كما وضحها فرمان قنصل الولايات المتحدة إذ ذاك حول استئثارها بالمركز الممتاز فيها ، ولكنها فضلت التعاون مع فرنسا كما قلت لحاجتها إليها وقد بدت مظاهر ذلك التعاون جلية فى تسوية ديون إسماعيل ، بل والعمل على خلعه عندما حان الوقت لذلك .

ولقد بدأ التسلل الإنجليزى فى مصر فى عهد إسماعيل ، منذ أن استطاعت البيوت المالية الإنجليزية ، أن تمده بشتى القروض ، حتى إذا ما بدأت مصر تعجز عن سداد ديونها وشعرت بالحاجة إلى إصلاح إدارتها المالية ، كانت أولى خطواتها للتسلل هى بعثة كيف الإنجليزية ، ثم تدرج الأمر إلى إنشاء صندوق الدين ، فالمراقبة الثنائية من فرنسا وانجلترا ، والإشراف على الشئون المالية فى مصر ، وضمان حقوق الدائنين وتدرج بعد ذلك إلى رغبة الدولتين لضمان ذلك ، وتوسيع سلطاتهما ، بإنشاء لجنة تحقيق ، انتهت قراراتها بمصادرة أملاك الخديو لضمان حقوق الدائنين ، ودفعه إلى التنازل عن سلطاته ، إلى نظام وزارى يمارسها سنة ١٨٧٨ . ولقد شكلت أول وزارة لذلك برئاسة نوبار

وعضوية ريفرز ويلسن الإنجليزى للمالية ، ودى بلنير الفرنسى للأشغال ، وزاد تدخل الدولتين وضوحا ، عندما بدأتا تحسان بالخطر على نفوذهما خلال اختمار الشعور القومى فى نهاية عهد إسماعيل ، وقد كان انطلاقه فيما بعد فى عهد توفيق من أكبر الأسباب التى عجلت بالتدخل المسلح ، وانفراد بريطانيا بالاحتلال من أجل صيانة مصالحها .

ظهرت طليعة الشعور القومى الجديد سنة ١٨٧٧ ثمرة عوامل تاصلت آثارها فى النفوس — مظالم كثيرة فى مجتمع ملىء بالالتزامات خالٍ من الحقوق ، وتحكم تركى ظالم وأزمات مالية طاحنة ، ثمرة استغلال الأجانب مرافق البلاد ، بجانب عامل اتصال مصر بأوربا ووجود حظ لا باس به من النهضة الفكرية ، كل ذلك هيا البيئة الصالحة ، لاستنبات غرس القومية والوقوف فى وجه هذه المظالم ، فما جاء الأفغانى سنة ١٨٧١ وألقى فيها بأفكاره وتعاليمه الحرة التجديدية حتى تلقفتها البيئة فلما سعى لتوجيه هذه الروح الجديدة ، بما أنشاه من المحفل الماسونى ، بلغ من انضم إليه ٣٠٠ عضو ، كان منهم العسكريون والأدباء والأعيان وغيرهم .

فلما شاء نشر الفكرة السياسية الجديدة ، نهضت على

يديه الصحافة الشعبية تدعو للحكم النيابى فى مصر ، فكأنما جاء جمال الدين الأفغانى ليوجه ويقود ويعبىء المشاعر ويعدها للعمل ، فلما شاء الخديو إسماعيل ان يستند إلى هذه الروح لمواجهة النفوذ الأجنبي لاستعادة نفوذه وتمكن من إحداث انقلاب فى نظام الحكم ، بإقالة الوزارة النوبارية وإسناد رئاسة الوزارة إلى محمد شريف على أساس الحكم الدستورى ، كان الخديو قد مكن الروح الجديدة من التوثب ، وأثار بالتالى فى الدولتين القلق على نفوذهما ومصالحهما فى مصر ، وعندئذ لم يجدا بداً إزاء ذلك الموقف إلا السعى فى جد إلى خلعه ، وذلك بالضغط على تركيا ، وكانت نتيجة توفيقهما فى ذلك ، القضاء على الحكم القومى الجديد ، والاطمئنان على صيانة مصالحهما ، فى ظل الإبقاء على العلاقة بين مصر وتركيا .

وخلف توفيق أباه فى خديوية مصر ، وظلت هاتان الدولتان فى تعاون لاقتسام النفوذ فى مصر بينهما ، وقد استهلتا حكمه بإصدار فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ مقيداً سلطة الخديوية ومؤكداً العلاقات بينهما و بين الخلافة ، ومن ثم أخذ مسند الخديوية يتجه نحو الضعف وبدت كفة النفوذ الأوربى راجحة ، ثم استمر التعاون بينهما بعد ذلك حتى انطلاق الثورة

العرابية وتولى شريف رئاسة الوزارة ، ولكن كان انطلاق القومية المصرية على يد الجيش من أكبر الدوافع التى دفعتهما إلى التفكير فى التدخل المسلح فى مصر وفى ظله أخذت بريطانيا تعمل فى جد ، على الانفراد باحتلال البلاد سيما بعد أن احتلت فرنسا تونس سنة ١٨٨١ .

كان قيام الثورة العرابية بزعامة الجيش نتيجة لمقدمات ملزمة بحدوث نتائجها — مظالم تقع على كاهل الشعب وجيشه من الخديوية ، وتحكم تركى يمكن العنصرية من البلاد ، وانحطاط اقتصادى واستغلال أجنبى لا تراعى فيه مصالح المصريين فى وقت أخذ فيه سحر الخديوية يتلاشى ، فليس بدعا إذاً أن ترتفع بهذا كله ، رأس الثورة التى بدت طلائعها من قبل فى نهاية عهد الخديو إسماعيل .

لم يكن متوقعاً — بعد ما حدث سنة ١٨٧٩ من خلع إسماعيل والقضاء على الحركة الدستورية — أن يطول الموقف دون حل للقضاء على سلطة الدولتين ، وقد قررت الظروف أن يكون بدء الخروج على نظام المراقبة الثنائية على يد الجيش مرة أخرى فى عهد توفيق بعد أن تجلى ذلك من قبل فى ثورته فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ضد طغيان النفوذ الغربى والتحكم الداخلى ، وكان

الجيش إذ ذاك هو الهيئة الوطنية الوحيدة التى تملكها مصر دون أن تعتدى عليها انجلترا وفرنسا وتمسك بزمامها ، كما كان بعيداً عن عبث المراقبة الأجنبية .

وأخذ الخطب يتفاقم فى بداية حكم توفيق ، فبدأ الجيش بالدفاع عن مصالحه الخاصة ، وانتهى بعد ذلك بأن أخذ على عاتقه الدفاع عن مطالبه البلاد ، فأسقط وزارة نوبار من قبل سنة ١٨٧٩ لحبسها مرتباته ، وكان الحال كذلك تقريباً سنة ١٨٨٠ إذ قام إذ ذاك بعض الضباط ومنهم أحمد عرابى محتجين فى معروض رفعوه إلى ناظر الحربية على حبس المرتبات وتسخير الجنود ، فأصغى إليها ولاة الأمور ولكن دون ما حل حاسم ، وقد بدت فيه مصالح المجموع منفصلة هذه المرة عن مصالح الأفراد ، عندما أشار معروضهم إلى الغبن والمحسوبية فى نظام الترقيات فى عهد عثمان رفقى الشركسى المتعصب ، ولكى يحسم الموقف صمم عرابى وصحبه فى منتصف يناير سنة ١٨٨١ على أن يقدم إلى رياض رئيس مجلس النظار ، معروضاً ثانياً أشد لهجة من الأول ، يطلب عزل ناظر الحربية ، والنظر فى نظام الترقية ، فعد ذلك تمردا من الجيش . وشاء هذا الناظر بعد تردد ، القضاء عليه ، فلجأ إلى خدعة لاعتقال الضباط الشاكين ومحاكمتهم ولكنها

باءت بالفشل ، وانتهت بظهور الجيش مطالباً بعزل ناظر الحربية فأجيب إلى طلبه ، ونصب مكانه صديق للعرابيين ذو نزعة دستورية وهو محمود سامى البارودى ، وكانت نتائج هذه الثورة أعظم خطراً من نتائج نصر الجيش فى ثورته الأولى ، إذ اندفع عرابى بعدها يطرق باب المسألة السياسية لما لمسه من سوء المعاملة إبان النظر فى شكوى الجيش ، ولزيادة حرصه بعد ذلك على العمل على إقرار العدل وضمان الأمن والمساواة على أساس إعادة الحكم الدستورى . وقد أصبح الجيش بعد هذا الحادث الأخير ، معقد رجاء الأمة لتحقيق سيادتها.

وأدركت حكومة مصر ومستشاروها الأوربيون مدى الخطر الذى ينشأ من التمادى فى تهييج الجيش ، وسعوا إلى تهدئته بالتعجيل بدفع مرتباته ، مع الوعد باتباع قواعد العـدل فى الترقيات ، ولم يأت شهر مايو حتى كانت الأمور قد استقرت ، ولكن لم يمض على ذلك وقت طويل حتى أخذ رياض يثير الموقف ويسعى للتخلص من عرابى وأصحابه للقضاء على الحركة القومية الناشئة ، بتعقب العرابيين والتضييق عليهم ، وكان المراقبان الأجنبيان يعلمان مدى تصرف النظار المثير للنفوس ، بل وسعى رياض بعد ذلك إلى تشتيت العرابيين بإرسال الفرقتين

اللتين يقودهما عرابى وزميله عبد العال حلمى لأطراف البلاد ، فلما عارض محمود سامى البارودى ذلك ، أرغم على الاستقالة ، فنصب مكانه ، صهر الخديو داود يكن ، فزاد ذلك الأمر تعقدا وقلقا والموقف قربا إلى الولوج فى المسألة السياسية ، والمطالبة بالدستور ، بعد أن أدخل فى قلوب العرابيين وجلا من احتمال القضاء عليهم ، وبذلك اقترب الموقف ، من التحام الدولتين مع الحركة العرابية .

صمم عرابى على الا يطيع اوامر داود بإبعاد الفرقتين وعزم على الإطاحة بعهد رياض وقلب نظام الحكم ، فجمع جنوده ، ليلتقى على رأسها بالخديو فى ساحة عابدين فى ٩ سبتمبر ، وهناك أملى عليه مطالبه ، فأذعن الخديو عن يد وهو صاغر لإرادته واستجاب إليه فى إسقاط الوزارة وإصدار الدستور ، وإبلاغ الجيش حده الأقصى وهو ١٨٫٠٠٠ جندى ، وقد نفذ الخديو ذلك بالتدريج . فاستدعى شريف لتاليف الوزارة ، فقبلها بعد تردد بعد أن ضمن إقصاء الجيش عن التدخل فى شئون البلاد .

واستقبلت هذه الحركة بالابتهاج من البلاد ولكنها لم تحظ من أوربا بدعوة طيبة ، لأنها كانت ترمز إلى بداية العمل إلى

القضاء على نفوذ الدولتين وأخذت جريدة التيمز تشير من طرف خفى إلى « ما لإنجلترا فى مصر من المصالح السياسية العظيمة » .

كانت إنجلترا وفرنسا إذ ذاك تعملان فى تنافس على احتلال مصر فى الخفاء ، وقد أثارتهما هذه الحركة رغم ما بدا من حسن نية القائمين عليها ، فاشتداد ساعدها ، كان معناه القضاء على مصالحهما المالية والسياسية ، وما كانا ينويان فعله فى المستقبل ، ولم يكن يخطر ببال حملة السندات والدبلوماسيين منذ أن عزل إسماعيل أن مصر ستثير قلقهم من جديد ، وأصبح الميل إلى احتلال مصر قريبا ، وكان على إنجلترا أن تختار السبيل الذى يحقق أغراضها بأقل الأمور ضررا فترجع إلى سياستها القديمة وتدعو تركيا للتدخل فى الأمر وتترقب فرصة تكون خيرا لها تمكنها من العمل الحاسم باحتلال البلاد .

وما كاد اللورد جرانفل يسمع بالثورة ، حتى رأى أن يسبق فرنسا إلى العمل ، فأمر القائم بأعمال السفارة الإنجليزية بباريس بمقابلة وزير الخارجية الفرنسية ويفهمه « ما تعلقه حكومة جلالة الملكة من الأهمية الكبرى على اتباع انجلترا وفرنسا خطة التهدئة والمسالمة إزاء الأزمة المصرية الحاضرة » وأبدت فرنسا

استعدادها للاتفاق فى الوقت المناسب على التدبيرات التى قد ترى الحكومتان اتباعها مع معارضتها فى إيفاد جنود تركية فى هذه الآونة لأن ذلك فى رأيها كان يزيد من نفوذ السلطان فى مصر ، ولما جاء ذلك صدمة لجرانفل رأى أن يلجأ إلى مناورة دبلوماسية فقال : بأنه قد بلغه أن الخديو قد طلب إلى تركيا أن تحسم الموقف فى مصر بجنود تركية وأضاف قوله ، بأن إنجلترا وإن كانت لا تميل إلى إصطناع العنف فإنها « لا تعارض فى أن ينفذ السلطان بموافقة إنجلترا وفرنسا قائدا تركيا » غير أن سانت هيلير الفرنسى لم يصغ إلى ذلك ، وفضل أن تسيطر على مصر « مراقبة حربية مشتركة يقوم بها قائدان فرنسى وإنجليزى يستطيعان أن يعيدا النظام إلى الجيش المصرى » ثم اكتفى جرانفل بإقناع السلطان بالعدول عن إيفاد قائد تركى .

وهكذا فشلت إنجلترا فى إتيان العمل الحاسم للقضاء على الثورة إلا إذا رضيت بالاشتراك مع فرنسا فى إحتلال مصر ، وكتبت التيمز إذ ذاك تقول : « ربما آن الوقت الذى يكون من الضرورى فيه أن تنفذ إنجلترا المبدأ القائل : إنها لا تجيز أن تكون مصالحها السياسية فى مصر في المقام الثانى ما دامت مالكة للهند » ولكن لم يكن أمام إنجلترا غير الانتظار لاقتناص

الفرصة ، التى تلتهم فيها مصر غنيمة سهلة ، دون أن تثير عليها حربا طاحنة ، تشتبك بها مع العالم من أجل مصر .

وآثرت بريطانيا الانتظار ، وأخذت تساير فرنسا لتضمن عدم علو كفتها عليها فى مصر وتتظاهر بالإحجام عن التدخل المسلح معها كيلا تضيع منها فرصة الانفراد بالغنيمة وإن كان ولا بد من التدخل فليكن ذلك عن طريق تركيا فهو أقل الأضرار حتى تحين الفرصة .

وانتظرت بريطانيا ، وحدث ان رأى أكلند كافن المستشار المالى الإنجليزى فى مصر أنه إذا تحقق أمله فى أن تكون العناصر القائمة بالحركة الوطنية أكثر اعتدالا وأسلس قيادا ، وأمكن التخلص من الجيش وقواده بوسيلة من الوسائل ، لأمكن تجنب عواقب الثورة ، وكان ذلك ميسورا فإن الحزبين اللذين قاما بالحركة كانا يمثلان طبقتين مختلفتين : فالأعيان كانوا من طبقة الملاك ، وكان معظمهم من الأتراك والشراكسة ، اما الجيش فقد كان رجاله من الفلاحين ، وكان محمد شريف نفسه تركى الأصل ومن الأغنياء ، لذلك كان آخر ما يرغب فيه هذا الرجل أن يدافع عن حقوق الفلاحين ، وقد أكد شريف فعلا للقنصل البريطانى مالت عزمه على دعوة مجلس شورى النواب

مستقبلا ، للانعقاد ليصبح ذلك بالتدريج الممثل الشرعى لحاجات مصر الداخليه ، وبذلك تزول عن الجيش الصفة التى انتحلها لنفسه فى الحركة الوطنية !! وبهذا استقرت بريطانيا على موقفها زمنا تنتظر ما تأتى به الأيام .

أظهرت العناصر المدنية اعتدالا ، ومضى شريف طيلة فصل الخريف ، يعد القانون الأساسى متضمنا حدود واختصاص سلطة البرلمان ، بعد أن دعى مجلس شورى النواب القديم للانعقاد وقد قرر بعد أخذ ورد مع المراقبين الأجنبيين ألا يكون من اختصاص المجلس البحث فى جزية الباب العالى والدين العام ، وكل التبعات التى فرضها على الخزانة ، وقانون التصفية وغيره ، وما بقى من الميزانية يكون للمجلس الحق فى أن يبدى فيه رأيه ، ودون أن يتخذ فيه قرارا ، ولم يضع للمجلس رأيا نافذا إلا فى سن القوانين وفرض الضرائب ، وقد كان كل ذلك ، بمثابة نزول حقيقى عن أهم أغراض الثورة وهو أن تحكم مصر نفسها بنفسها ، وكان التفاهم هو السبيل الذى يسعى إليه العرابيون لحل دلك كله . ولكن هل أجدى التفاهم وحال الاعتدال دون التربص لمصر بالسوء ؟!

مضت إنجلترا ترفض المساس بسيادة الخديو ومصر وتنأى

عن احتلال البلاد ، وكانت تأمل فى الوصول لحل معتدل للأزمة، ولكنها كانت تعلق إحجامها عن الاحتلال بشرط عدم وجود حالة تزعجها وتقلب مطامعها كى تتدخل !!

وقد أخذ الموقف يتغير فتبدو نيات بريطانيا السيئة جهارا بتولى غامبتا رئاسة الوزارة الفرنسية ، فقد كان حريصا على ألا تنعم مصر بالحياة النيابية وبالدستور إبقاء على نفوذ فرنسا ، وحدث أن اقترحت فرنسا إرسال مذكرة مشتركة لتأييد سلطة الخديو ، للحيلولة دون وقوع اضطرابات ، فوافق عليها جرانفل خشية أن تمتد الرقابة الدستورية إلى الإدارة الأوربية ، وقد رأت الدولتان فى هذه المذكرة التى أرسلتاها فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ تهددان فيها بالتدخل المسلح — إذا ما قامت فى مصر اضطرابات — سبيلا لضمان مصالحهما وإن اختلفت سياستهما ووجهة نظرهما نحو هذه المصالح .

كانت سياسة إنجلترا إذ ذاك ، تقوم على تحاشى التدخل الحربى فى مصر ، منفردة أو مشتركة مع فرنسا مؤثرة تدخل السلطان لأن ذلك كان أخف ضررا عليها ثم لتتجنب سوء الظن بالسياسية الإنجليزية وقد اندفعت بريطانيا توضح ذلك كيلا يتجه الحزب العسكرى ومجلس النواب نحو الاتحاد فأرسلت

إلى قنصلها فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ رسالة بذلك ، تعلن عزمها على الإبقاء على العلاقة بين مصر والباب العالى ، لإقصاء التدخل الأجنبى وأن الظرف الوحيد الذى يرغم إنجلترا عن التحول عن ذلك هو حدوث حالة الفوضى فى مصر .

أما فرنسا فكانت تختلف فى سياستها ونظرتها نحو مصالحها عن انجلترا ، فقد كان رئيس وزرائها جامبتا منزعجا من الثورة العرابية متخوفا من أن تثير عليه الجزائر ، وتونس ضد الحكم الفرنسى ، وكان يستهدف التدخل الفعلى فى مصر بالاشتراك مع انجلترا ، بل كان ذلك هو الباعث على اقتراحه على انجلترا إرساله هذه المذكرة المشتركة الآنفة الذكر ، على أن انجلترا كانت ترى أن التعليمات المشتركة لا تتضمن أى تعهد بالعمل الفعال ، بل ترمى فقط إلى التأثير الأدبى على الخديو مع المحافظة على اتفاق الدولتين .

وكانت الأمور تسير عادية لولا هذه المذكرة ، فقد افتتح الخديو المجلس فى ٢٦ ديسمبر وكان ثمة أمل فى تسوية النزاع حول الميزانية ، غير أن إرسال هذه المذكرة غير الموقف بسرعة ، فأثار النواب والجيش ، ودفعهما إلى التطرف والوقوف فى وجه الدولتين ، وكتب مالت فى ٩ يناير إلى رئيسه يقول :

« إن المذكرة قد أبعدت عنا كل ثقة ، لقد كان كل شيء يسير سيرا حسنا وكان ينظر إلى انجلترا كما ينظر إلى دولة بارة حامية لمصر ، أما الآن فالمصريون يعتقدون أن انجلترا ألقت بنفسها فى أحضان فرنسا وأن فرنسا تحملها أسباب خاصة بحربها التونسية على التدخل » ثم كتب فى ١٠ يناير يقول : « يتسرع من يخبر الآن بالنتيجة النهائية لما جرى ، ولكن أثره فى الوقت الحاضر هو أنه قد زاد استحكام الروابط بين الحزب الوطنى والجيش والمجلس ، ووقوف هذه العناصر الثلاثة فى وجه انجلترا وفرنسا كأنما هى عنصر واحد » .

وقد أرسل الباب العالى إلى الدول الكبرى منشورا يحتج فيه على عمل انجلترا وفرنسا ، فكان جواب الدول أنها ترى أن الحالة الحاضرة فى مصر ، لا يمكن تعديلها إلا باتفاق الدول الكبرى والدولة صاحبة السيادة ، وقد وافقت انجلترا على ذلك بالطبع .

بداية دسائس التدخل :

كان أول أثر ظاهر لاتحادشطرى الحزب الوطنى إثر تقديم هذه المذكرة هو المعارضة الشديدة ، لقانون شريف الأساسى

فى مجلس النواب ، ولاسيما فيما يتعلق بالميزانية ، وقد أعلن المجلس بالإجماع أنه لا يقبل هذا القانون ، وأنه سيضع مشروعا من عنده يتضمن النص على حق المجلس فى مراقبة الميزانية غير المخصصة بأداء الدين العام ، وقد وافق جرانفل على أن بريطانيا لا تريد منع المجلس منعا باتا أو دائما من النظر فى الميزانية ، ولكنها تريد أن يحتاط المجلس فى النظر فيها ويراعى المصالح المالية التى تعمل على المحافظة عليها ، أما غامبتا فقد عارض بشدة أى تدخل من المجلس فى الميزانية ورأى « أنه يجدر بفرنسا وانجلترا ألا تلين قناتهما كى لا يشجع ترددهما ما يطمع فيه الأعيان من بسط سلطتهم على الميزانية » .

وتمسك شريف بموقفه ، وعندئذ ذهب وفد من النواب فى الثانى من فبراير إلى الخديو فطلب منه إسقاط وزارته فعمل الخديو بنصيحة مستشاريه الإنجليز ونزل على رغبات المجلس ، وطلب أن يرشح ذلك من يريد ليلقى بذلك مسئولية المشاكل السياسية على عاتق المجلس ، ويحفظ لنفسه حرية العمل عند اللزوم ، فرشح البارودى ، فألف الوزارة وتسلم مقاليدها فى ٥ فبراير وأصدر الدستور كما أراده النواب .

موقف الدولتين :

وكان موقف الدولتين يساير تطور هذه الحوادث فلما بلغت هذه النهاية ، كان قد توفر لديهما الحالة التى دفعتهما إلى التفكير فى التدخل المسلح وقد سارتا معا متعاونتين فى الظاهر تخدع إحداهما الأخرى فى الباطن وكانت الغلبة لبريطانيا فى النهاية .

أرسل جرانفل إلى جامبتا فى ٣٠ يناير يعلن معارضة انجلترا فى أى احتلال لمصر وتمسكها باستقلال مصر بموجب الفرمانات فى حدود تبعيتها للدولة العثمانية ، وأنها لا تقبل إلا نوعا واحدا من الاحتلال وهو الاحتلال العثمانى على اعتبار أنه أقل الأمور ضررا وذلك بشروط محددة ، ولكنه فى الوقت الذى أرسل فيه هذا الخطاب استقالت وزارة جامبتا وخلفتها وزارة دى فرسينيه وقد رأى ذلك منذ البداية أن أحسن حل للمسألة المصرية هو ألا تتدخل دولة ما فى شئون مصر بل تترك تقرر مصيرها بنفسها وبهذا لا تقع فريسة فى يد انجلترا أو جعلها مسألة دولية وإن كان لا يرغب فى اتخاذ أى نوع من التدخل وقد اتفقت الدولتان فى نقطة واحدة فأفهمت انجلترا فرنسا فى ٣ فبراير أن الحكومة الإنجليزية لا ترغب

فى أن ترتبط بأى عمل مع معارضتها لكل عمل حربى ، إذ ذاك صرح دى فرسينيه باتفاق فرنسا معها فى هذه الرغبة ، ولم يلبث جرانفل أن أرسل فى ٦ فبراير إلى سفيره فى فرنسا برقية تضمنت حل المسألة المصرية على أساس اتحاد الدول واشتراك السلطان ، وقد قضت بأن الحوادث الأخيرة فى مصر لا يخشى منها حدوث اضطراب أو فوضى فى القريب العاجل ، واقترحت انجلترا أن تتخابر الحكومتان الإنجليزية والفرنسية مع الدول الأخرى حول تبادل الرأى فيما يختص بأحسن الطرق التى يجب اتباعها فى الشئون المصرية على أساس المحافظة على حقوق الخديو والسلطان فى مصر ، والمحافظة على تعهدات البلاد الدولية ، وأن بريطانيا حتى ذلك الوقت لا ترى أنه قد نشأت حالة تسوغ التدخل ، وأنه إذا نشأت هذه الحالة فإن بريطانيا سوف ترغب فى أن يمثل هذا التدخل عملا جماعيا من جانب الدول ، وقد وافق دى فرسينيه على هذا الاقتراح فاتفقت الحكومتان على إرسال منشور إلى الدول متضمنا معناه فأرسل ذلك فى ١٢ فبراير .

غير أن الحوادث فى ذلك الوقت كانت قد سارت بسرعة ، فاوجدت الموقف الموجب للتدخل فى نظر الدولتين من منح مجلس النواب حق إقرار الميزانية فى وزارة البارودى ،

والتحدى للمراقبة الثنائية الذى كان ثمرة تأليف هذه الوزارة . غير أنه كان ينتهى فى صف انجلترا . فى ظل ضعف تركيا وتردد السياسة الفرنسية .

ولا جدال فى أن انجلترا من ذلك الوقت كانت تفكر فى غزو مصر نقلا عن بلنت وترسم خطة القتال وقد شاءت أن تخرج من عزلتها وتخدع فرنسا وأوربا جميعا وكانت حادثة الضباط الشراكسة أول تمهيد لخلق الأعذار والتمهيد للتدخل .

ففى أواخر إبريل ، وبينما كان عرابى يعمل على إصلاح الجيش وتنفيذ القانون العسكرى الجديد كشفت الحكومة عن جماعة من ضباط الجيش لاغتيال عرابى وزملائه ، وكان المدبرون لهذه المؤامرة كما جاء عن بلنت المؤرخ الإنجليزى المعاصر ، هم من صنائع الخديو إسماعيل ، ذلك أن عرابى كان قد رقى لفيفاً كبيراً من رجال الجيش فى الشهرين اللذين قضاهما فى منصبه وزيرا للحربية ، وكان ذلك يعتبر فى نظر أنصار الوزارة نتيجة لازمة لتنفيذ القانون العسكرى الجديد ، الذى كان يقضى بإحالة الضباط الذين يبلغون سنا معينة على الاستيداع ومهما يكن الأمر فقد كان عمله مشروعا ، إلا أن ممثلى بريطانيا فى مصر قد اعتبروا هذه المسألة صورة من الاستبداد العسكرى .

كشفت المؤامرة فى ١١ أبريل ، وصدر الحكم على المتآمرين فى ٢ مايو ، وبين هذين التاريخين عزم مالت على أن يتخذ من الحادث وسيلة لإسقاط الوزارة ، ويتدرج به إلى التدخل إذا اقتضت الضرورة لا للمحافظة على الاتفاقات الدولية بل بدافع الإنسانية والعدالة ! !

واستطاعت الدسائس أن توقع بين الخديو والعرابيين حتى وقف الخديو مستندا إلى مؤازرة النفوذ الأجنبى ، فى الوقوف فى وجه مطالب الوزارة الخاصة بتنفيذ العقوبات على المتآمرين حتى تأزم الموقف ، وحاول العرابيون عزل توفيق ، بل والتخلص من الأسرة الخديوية كلها ، إلا أنهم لم يجدوا عونا صادقا من مجلس النواب الذى آثر جمهوره الإبقاء على ولائه للخديوية فى هذه المرحلة الحاسمة من خلال ولائه لمصالحه الذاتية بزعامة محمد سلطان وبذلك انفسح المجال للتدخل الأجنبي .

رأى دى فرسينيه القيام بإجراء سريع لتعزيز سلطة الخديو ، والقضاء على الحركة العرابية بالقيام بمظاهرة بحرية فرنسية إنجليزية فى مصر لإشاعة الاضطراب فى صفوف الحزب العسكرى وتشجيع الخديو على إقالة وزارة البارودى ، وتأليف وزارة أخرى موالية لهم ، غير أن هذه المظاهرة لم تزد الموقف إلا تعقدا ، والعرابيين إلا تماسكا ، كما انها عجلت بالتدخل الانجليزى المنفرد

فى مصر ، وذلك بما انتهت إليه من حدوث المذبحة المعروفة بمذبحة الاسكندرية التى كان من أسبابها هياج الشعور العام لوجود الأسطول المشترك . ودعما للموقف خطت بريطانيا خطوة أخرى ، فاقترح جرانفل فى ٢٤ مايو على رئيس وزراء فرنسا إرسال منشور إلى الدول يطلب منها مناشدة السلطان إنزال جنوده فى مصر بشروط : منها أن تكون تحت إمرة الخديو على ألا تستقر فى مصر أكثر من ثلاثة شهور ، وأن يؤكد السلطان بأنه لن يمس تعهدات مصر الدولية ، ولا حريتها بشىء ، فأجاب دى فرسينيه على ذلك الاقتراح بأن مجلس الوزراء الفرنسى ، قد قرر أن الحالة الراهنة فى مصر لا تسوغ الالتجاء إلى الجنود التركية ، إذ أن الثوار قد بدا يدب بينهم التفكك وأن ثمة مصلحة كبرى فى انتظار ما تأتى به الأيام ، هذا رغم ما أوضحته بريطانيا لفرسينيه من أنها ستعمل على إجلاء هذه الجنود بعد انتهاء مهمتها فى مصر بالتأثير على الباب العالى بعد عودة المياه إلى مجاريها ، ولم تتفق هاتان الحكومتان على شىء إلا على أن يفوضا لقنصليهما فى مصر فى ٢٤ مايو على بذل ما يمكنهما لإبعاد عرابى وزملائه وتعيين شريف رئيسا للوزارة .

ولقد كان لهذه التعليمات آثارها السيئه بين الزعماء العسكريين

فلما أبلغ هؤلاء الضباط الجنود فى نشرة أعدوها ووزعوها عليهم مبلغ إصرار الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ، على نفى جميع الوزراء ومغادرة جميع ضباط الجيش مصر ، وتسريح هذا الجيش كله ، واحتلال الجنود الأجنبية لمصر ، ثم حل مجلس النواب ، قابل قنصلا فرنسا وإنجلترا ذلك الموقف بخطوة مثيرة أخرى ، إذ طلبا فى مذكرة أرسلاها إلى الخديو فى ٢٥ مايو أن يترك عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى القاهرة إلى داخل القطر ، واستقالة وزارة البارودى ، فلما قبل الخديو هذه المذكرة ، لم يسع محمود سامى البارودى إلا الاستقالة فى اليوم التالى .

وتعقد الموقف ، وجدّ العرابيون ونشطوا لمواجهته فى اجتماع عقد بمنزل محمد سلطان ، مساء يوم ٢٧ مايو للحصول على موافقة النواب على عزل الخديو ، ولكن عبثا حاولوا ، غير أن إصرار الجيش على رفض استقالة عرابى من الحربية قد قوبل من الخديو بالإذعان ، فأعاده لمنصبه ولكن كان ذلك تفويتا للعاصفة .

ومرت الحوادث سراعا حتى توفرت العوامل التى دفعت بريطانيا ، لأن تتخذ الوسائل للتدخل فى شئون مصر منفردة

فقد زادت الخديوية تهديدا من العرابيين وأدت الظروف إلى عقد مؤتمر القسطنطينية لتسوية شئون مصر فتوفرت فى ظله ظروف وفرص التدخل المنفرد عندما بدت إذ ذاك تركيا وفرنسا محجمتين عن التدخل . وألمانيا بزعامة بسمارك ، تعضد إنجلترا فى سياستها . وبهذا لاحت الفرصة التى تجعل لسلطانها المقام الأول فى مصر .

أبلغ فريسنيه فى اليوم التالى لاستقالة البارودى ، إنجلترا بان فرنسا لا ترى مبررا لمساعدة الجيش العثمانى ، فكتبت بريطانيا لسفيرها فى الآستانة – لورد دوفرين – بأن تنصح السلطان بتاييد سلطة الخديو وغير ذلك ، وعندئذ لم يجد فرسينيه بدا من مجاراة إنجلترا فى إتجاهاتها ، غير أنه اقترح على إنجلترا فى ٣٠ مايو عقد مؤتمر من الدول الكبرى فى القسطنطينية لدراسة الموقف ، وسرعان ما وافقت إنجلترا على عقد المؤتمر ، ثم تحددت مهمة هذا المؤتمر بعد ذلك ، فكان محورها المحافظة على حقوق السلطان والخديو ، وكذلك التعهدات الدولية وما ترتب عليها ، ثم احترام الحريات التى كفلتها الفرمانات الصادرة وغير ذلك .

مؤتمر القسطنطينية :

انعقد المؤتمر فى ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ ليفصل فى المسألة المصرية ، وكان دخول أوربا فى الأمر من شانه أن يقضى على ما تخشاه بريطانيا من فقد مركزها الخاص فى مصر، وحرمانها أبدا من كل فرص تؤدى إلى تحقيق مطامعها ، ولكنها كى تتقى الخطب الجلل ، كانت تعمل أول الأمر على دفع تركيا إلى التدخل فى شئون مصر منتظرة أن تستطيع تسييرها وفق مشيئتها فلما خاب رجاؤها فى ذلك ، وانعقد مؤتمر من الدول الكبرى رأت أنه إذا ما أصرت تركيا على عدم التدخل ، أو قررت الدول خطة لا تتفق مع مقاصدها وجب أن تعمل على مسئوليتها أو تستسلم للقضاء ، وكان معنى هذا أن تقع فى حرب مع فرنسا أو مع دول أوربا كلها .

وقد أثبتت الحوادث أن الأمر كان أهون مما توهمت انجلترا فقد ساقت الظروف لها حليفا وهو بسمارك ، الذى شاء إضرام الخصام بينها وبين فرنسا ليضمن لألمانيا الزعامة السياسية على أوربا ، إلا أن بسمارك لم يشأ أن تذهب بريطانيا بمصر دون سائر الدول ، فعرضت فى الجلسة الأولى للمؤتمر « مسالة اتفاق

البراءة من الأثرة » . وفى الجلسة الثانية وقع على الاتفاق من من حضر من المندوبين ، وهو : « تتعهد الحكومات التى يمثلها الموقعون على هذا أنها فى كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شئون مصر ألا تسعى إلى امتلاك شىء من أراضيها ولا بأى امتياز خاص ولا إلى أية فائدة تجارية لرعاياها إلا ما كان عاما يمكن أن تناله أية أمة أخرى » ومع هذا فإن المؤتمر قبل أن يقرر شيئا حاول مرة أخرى أن يمنع إنجلترا من أن تحملها الأثرة على الاعتداء على مصر ، فقد قدم المندوب الإيطالى فى الجلسة الثالثة التى انعقدت فى ٢٧ يونية اقتراحا تضمن العبارات الآتية : ينبغى أن يعلم أنه ما دام المؤتمر منعقدا فليس للدول أن تقوم فى مصر بعمل انفرادى ما » وقد أقر المؤتمر ذلك الاقتراح بعد ما أضيف إليه تحفظ اقترحه دوفرين والمركيز دى نواى مضمونه استثناء ما تفرضه « الظروف القاهرة » كظروف محافظة كل دولة على حياة رعاياها مثلا .

وقد انتهى المؤتمر فى ٦ يوليه إلى تسوية للمسألة المصرية عن طريق التدخل التركى ، يتضمن دعوة البـاب العالى إلى إرسال قوة الى مصر بإقرار النظام « بشروط محددة » غير أن السلطان رفض استجابة هذه الدعوة إلى وقت متأخر لمعارضته

فكرة التدخل التركي لتقيده بشروط اعتبرها مهينة له ، لا تتفق وحقوق سيادته على هذه البلاد ، ولأنه لم يكن يريد أن يظهر بمظهر من يخضع لسلطة الدول الأجنبية فى مسألة داخلية ، كما لم يكن يريد إثارة الشعور الإسلامى ضده بهذا العمل .

وقد انتهزت انجلترا هذه الفرصة وعزمت على التدخل فى مصر قبل أن تعتمد الدول المذكرة وتقدمها للباب العالى ، بعد أن توفرت العوامل لانفرادها بالتدخل المسلح وإيقاف المؤتمر أمام الأمر الواقع ، وكان ذلك بضرب الإسكندرية فى ١١ يولية .

وإذا نظرنا إلى العامل العسكرى الذى وقع منها فى ذلك اليوم والاستعداد الحربى الذى حدث على أثره لا يخالجنا شك فى أن انجلترا كانت قد اعتزمت أحد أمرين : إما الحصول على تفويض رسمى من الدول ، أو القيام بعمل يجعل كلمتها العليا فى الحوادث التى أصبحت إذ ذاك وشيكة الوقوع .

ولقد استطاع دوفرين فى ٢٠ يوليه أن ينقل إلى رئيسه حديثاً دار بينه وبين القائم بأعمال السفارة الألمانية مضمونه ، « أن دول الشمال لم تقبل تفويضا ما وأنه خير لنا أن نتقدم وحدنا من غير إبطاء . لقدأصبح كل إنسان يعلم أن التحفظ الذى

أثبتناه باسم الظروف القاهرة يشمل كل ما قد نضطر إلى عمله في مصر » وكانت انجلترا تفضل أن تدخل مصر بتفويض صريح من الدول كما دخلت النمسا منذ سنوات البوسنه والهرسك ، كى لا تحد من حريتها فى العمل ، ويجعل احتلالها لمصر راسخا ، ولكنها مضت على مسئوليتها مستهينة بمبادىء القانون الدولى وبمساعده ألمانيا واستطاعت أن تستغل الظرف المناسب معتقدة بأهمية سياسة الأمر الواقع . كانت تسعى للإستعانة بالباب العالى ، لظنها أن كل محاولة لها لضم قطر بأكمله توقعها فى حرب مع أوربا ، أو فى مشاكل كثيرة ، ولكنها رأت أن هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة ، فبسمارك كان يؤيدها وتركيا كانت تمتنع عن التدخل وتتباطأ فى حل هذه المسألة ، وفرنسا تمتنع عن الإسهام معها فى ضرب الإسكندرية ، فلم يسعها إلا اقتناص الفرصة لتحقيق مآربها بأقرب السبل وأقواها باحتلال مصر ، ليكون لها المركز الممتاز فيها .

ضرب الإسكندرية :

صحت عزيمة بريطانيا إذن على ذلك بضرب الإسكندرية ، ولم يكن هناك أحقر ولا أوضح نفاقاً من الحجة التى تذرعت بها

إلى الشروع فى ضربها وهى حجة محاولة المصريين إنشاء استحكامات فى مرفأ المدينة ، إذ ذاك ، ولقد كلف سيمور بأن يخبر قائد حاميتها بأن « محاولة سد المرفأ عدوان يقضى إلى ضرب الحصون » وكما أراد اللورد جرانفل ، أن يستر الانفراد والعمل المقصود ، فأشار على سيمور - أمير البحر الإنجليزى - بأن يدعو أمير البحر الفرنسى للاشتراك معه فى البدء فى أى عمل عدوانى ولكنه قال : « وليس لك أن تؤخر العمل بمقتضى التعليمات المرسلة إليك إذا ما أبى الفرنسيون الاشتراك فى الأمر » وقد أبى هؤلاء فعلا الاشتراك فى الأمر ، وعلى الرغم من إبداء قائد حامية الإسكندرية براءته من ادعاءات سيمور ، فإن الأخير لم يشأ أن تفلت منه الفريسة ، وكان ضرب الإسكندرية ، محاولة لمواجهة الدول بالأمر الواقع ، لاقتناص الفرصة .

واعتدت بريطانيا على حرمة القانون الدولى ، وقامت بهذا العمل الهمجى الذى لم يسبق له مثيل ، وأصبح العالم يرى أن غزو انجلترا مصر واقع لا محالة ، وقد أيد العمل الحربى ذلك الرأى المتحمس الشديد الذى انبعث من كافة الأحزاب الإنجليزية ، فأصبح الأحرار بل والأحرار المتطرفون وغيرهم ، يتجادلون فى مسألة الحرب العاجلة مع ما أسموه فى مصر

إذ ذاك ، الطغمــة العسكرية المتمردة !! ، وقد انضم إليهم المحافظون ، وعلى أثر ضرب الإسكندرية ، وافق البرلمان غير أقلية محدودة منه على الاعتمادات الحربية الضرورية ، ثم سُيِّرت الجنود على الفور من مالطة والهند وجهات أخرى .

ولم يكد الإنجليز يستولون على الإسكندرية ، حتى كان الخديو قد تمكن من الهرب من قصر الرمل ، واتصل بسيمور ، ضد بلاده.

ووقف الشعب بجانب عرابى ، ودافع جيش مصر عن الثغر الوادع حتى اضطر إلى الانسحاب إلى كفر الدوار حيث صمد هناك صموداً امتنع به تقدم الإنجليز إلى القاهرة فتحولوا إلى الميدان الشرقى ، فدخلته جيوشهم عن طريق القناة ، ولعبت الخيانة والدسائس التى كان ينظمها الخديو ومحمد سلطان من جهة والجيش الإنجليزى من جهة أخرى ، على تفكيك أوصال التماسك فى الميدان الشرقى حتى تقــدم جيش الاحتلال واقتحم حصون الجيش المصرى ، ومن ثم بلغ القاهرة وهناك استقبله الخديو استقبال الفاتحين ، وأخذ يجزل العطاء وفيراً للخونة ، الذين عاونوه على سحق العرابيين وينكل بالأحرار الذين جاهدوا من أجل حرية بلادهم ، ومن ثم بدأت مصر صفحة جديدة من تاريخها الحديث .

إذ ذاك أرسلت بريطانيا دوفرين لينظم حال مصر السياسية والإدارية وفق المصالح البريطانية الاستعمارية والمالية ، فألغى المراقبة الثنائية وعبثا راح احتجاج فرنسا على ذلك ، ولم تحفل إنجلترا بخصيمتها السابقة، إلا فيما عرضته عليها من تعويض مقابل ذلك ، من منحها رئاسة صندوق الدين، ثم ألغى دوفرين دستور مصر ومجلس نوابها ، ووضع مشروعا جديدا لنظم شبه نيابية كان فى حقيقته ستارا يوارى سوأة الحكم المطلق للخديو ، ويمكنه من الادارة . كما حل الجيش المصرى وهيمن الاحتلال على الشرطة .

وأصبح ضرورياً أن يوجد رجل يقوم بعمل المعتمد البريطانى ولما لم يكن مالت ولا كلفن أهلا لذلك فى نظر بريطانيا اهتدت إلى رجل كان له الفضل فى توطيد أركان الاحتلال ، ذلك هو كرومر .

دعوى الجلاء

واتجاهات بريطانيا

وقفة دعوى الجلاء منذ ان انفردت بريطانيا باحتلال مصر ، واخذت توجهها نحو مراميها الاستعمارية ، دعوى كانت محاولة إيجابية لرد الحقوق إلى أصحابها ، لقضية كان لها أطرافها ووسائلها الخاصة لعلاجها .

كانت بريطانيا هى الجانى الذى اغتصب حقوق المصريين فى حرياتهم واستقلالهم ، وأضر بمصالح الدول فيها ، بارتكابه جريمة الاحتلال ، وقد اعتدت بهذا كله على حرمه القانون الدولى ، ومبادىء العدالة ، وإذ يمثل المصريون الطرف الأصيل المجنى عليه ، فقد مثلت هذه الدول ذات المصالح ، الطرف الثالث فى هذه القضية .

لم يكن احتلال مصر أمرا يسوغه القانون الدولى ، لذلك كان احتلالا غير شرعى ، لاعتبارات كثيرة : فلم تحتل بريطانيا مصر ، باعتبارها أرضا مباحة حتى يجوز فيها حيازة أرض لا مالك لها ، بقصد جعلها تحت سيادة حائزها ، فالاحتلال لا يصح إلا بالنسبة للأراضى غير الخاضعة لأى سيادة من السيادات ، فعلماء القانون الدولى يقولون : — ومنهم الأستاذ برى —

« لأجل ان يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية ، يجب أن تكون الأراضى غير مملوكة لأحد وألا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير ، أو بعبارة أخرى ، يجب ألا تكون تابعة لسيادة أية دولة ، أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتنوزل عنها » وقد كانت مصر عندما احتلتها بريطانيا ولاية عثمانية ذات مركز خاص .

ولم تكن مصر إذ ذاك بلدا مباحا ، فضلا عن أن احتلالها كان يلحق الضرر بحقوق الدول كلها ، التى تشتبك فيهامصالحها ، ومن أجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر الآستانة ألا تختص دولة فى مصر بميزة أياً كان نوعها .

ولم تحتل بريطانيا مصر على أساس الفتح ، قد يقال بأن انجلترا احتلتها وقت نشوب حرب ، كما تحتل الدول المتحاربة جزءاً من أراضى بعضها ، غير أن انجلترا عند ما حاربت عرابى وأنزلت جنودها إلى مصر ، كان ذلك بحجة إعادة السلطة إلى الخديو ، كما سبق أن رأينا ، وبمقتضى نص النشرة التى وزعها الجنرال ولسلى ، عندما بلغ ثغر الإسكندرية لذلك لم يكن ثمة حرب بين انجلترا تخول للأولى احتلال الثانية ، ولو حدثت هذه الحرب ، لوجب على انجلترا إعلانها ، وهو مالم يحدث .

كما أنه لم يكن ثمة من حاول التنازل لبريطانيا عن مصر بل ووجه الزحف البريطانى على البلاد بمقاومة شعبية شديدة، استنفدت ما كان لها من قدر على المقاومة إذ ذاك، لهذا كله كان احتلالها غير شرعى.

هذا فضلا عن أن بريطانيا لم تكن موكلة من الدول باحتلال البلاد، فقد قررت عدم انفراد أية دولة فيما يتعلق بشئون مصر فى مؤتمر الآستانة، ولم تبح لانجلترا القيام بأى عمل فيها.

وبناء على ذلك: يعتبر مركز مصر الذى أوجدته الدول سنة ١٨٤٠ كأن لم يطرأ عليه أى تغيير من جهة الاحتلال، بشكل لا يمكن لأحد أن يصبغ هذا الاحتلال بأية صبغة شرعية، فقرارات مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ كما يقول الأستاذ دى سبانيه فى كتابه القانون الدولى العام: «لا تزال مستمرة الوجود دائما، كما أن الاحتلال الإنجليزى لا يمكن أن تكون له غير الصبغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيا» على أن التدخل فى شئون الدول عموما لا يعتبر قانونياً، كما يقول الأستاذ كوشرى فى كتابه المركز الدولى لمصر والسودان لأن القوانين تقضى بأن تكون الأمم مستقلة بعضها عن بعض، وأن التدخل الذى خوله القانون الدولى الحديث لا يمكن أن

يكون شرعيا ، إلا إذا قام به مجموعة دول ، وهو ما لا ينطبق على عمل انجلترا .

لهذا قامت دعوى الجلاء مستندة فى مصر على استرداد الحق الشرعى ، وكان الجلاء بالنسبة إليها مسألة كرامة وحرية واستقلال وقامت هذه الدعوى بين الدول الكبرى مستندة على عدم شرعية الاحتلال ، ولكنها كانت فى حقيقتها محاولة لاسترداد النفوذ الذى كان لها فى مصر من قبل .

ولم تكن دول أوربا ذات المصالح الحيوية فى البحر الأبيض المتوسط ترضى باحتلال مصر ، أو بعلو كفة النفوذ البريطانى فيها ، لذلك كانت ترمق الاحتلال بعين الحسد ، وتصر على إجلاء بريطانيا من مصر وكانت فرنسا زعيمة الدول المطالبة بالجلاء العاجل عنها .

كان لفرنسا قسط كبير من الدين المصرى ، ومصالح هامة فى قناة السويس ، وكانت ذات نفوذ كبير فيها منذ عهد محمد على فما كادت تدرك تفوق إنجلترا بعد الاحتلال عليها ، وإخلاله بالتوازن الدولى فى البحر الأبيض المتوسط ، حتى أحست بالضربة الموجهة اليها ، فانتهزت كل فرصة لتذكير الإنجليز بضرورة الجلاء او تعيين موعد له ، بدأت تتساءل عن أمر

مصير مصر ، عقب الاحتلال فى ٢٠ سبتمبر سنة **١٨٨٢** ولكنها لم تتلق رداً مقنعا ، فلما اتجهت بريطانيا لإلغاء المراقبة الثنائية، احتجت عليها احتجاجا شديداً ومن ثم تحولت الأمور بين الدولتين إلى نزاع وتطاحن شديد ، لا فى مصر وحدها ولكن فى سائر أنحاء العالم ولم ترض بالاحتلال وغدت تناضل من أجل الإنجليز عن مصر ، أيدت كل الناقمين عليه وانتهزت كل فرصة للوقوف بجانب المصريين من أجل الجلاء وأخذت تثير الدول الكبرى والباب العالى، على الاحتلال وسياسته وعضدت الروسيا فى سياستها الاستعمارية فى أواسط آسيا ، وغيرها ، نكاية فى انجلترا وقطعت فى نضالها ذلك شوطا بعيداً .

أما موقف ألمانيا من الاحتلال والجلاء ، فكان أمرا على خلاف ذلك وفقاً لمصالحها فقد كان بسمارك هو الذى دعا الإنجليز لاحتلال مصر ، وهو الذى حاول أن يجعل من مسألة مصر وسيلة قوية لربط انجلترا بدول التحالف الثلاثى الذى كونه من ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا للمحافظة على مركز ألمانيا المتفوق فى أوربا ، بل أعلن عند تنظيم انجلترا لشئون مصر للورد جرانفل ، أن ألمانيا لن تثير صعوبات أو متاعب أمام انجلترا ، بل على استعداد للموافقة حتى على ضم مصر إلى الممتلكات

البريطانية إذا أريد ذلك ، وقد كان ينصح بان من الخير لهم ليوطدوا أقدامهم فى مصر تحت سيادة تركيا ، حتى لا تجعل من السلطان عدواً يفتح الباب أمام دسائس الدول الأوربية المعادية لها ، كما اقترح بجانب ذلك أن يجعل الإنجليز معه وظيفة قنصلهم العام فى مصر ، وظيفة مشابهة لوظيفة المقيم العام الفرنسى فى تونس ، وبذا ساعدت ألمانيا انجلترا على احتلالها مصر واستقرارها فيها ، وظل ذلك الموقف منها واحداً لا يتغير سنة ١٨٨٣ .

لم يكن لألمانيا سياسة استعمارية حتى ذلك العام ، وكان بسمارك راغباً عن الاستعمار جاداً متفرغا إذ ذاك فى توطيد دعائم الوحدة السياسية والتفوق الأوربى ، ولكنه أخذ يتحول عن هذه السياسة عندما نهضت الصناعة الألمانية ووجد أن لا محيص لألمانيا عن الاستعمار ، فلما بدأ ذلك وبدأت بريطانيا تضع العراقيل أمام المستعمرين الألمان فى غرب أفريقيا وجزائر فيجى وساموا غضب بسمارك وشعبه واتخذ من مسألة مصر ذريعة لتهديد انجلترا ، ومن ثم اضطرت بريطانيا لكى تبقيه سنداً لسياستها فى مصر أن تتراجع أمامه ، خوفا من احتمال تعاون ألمانيا وفرنسا البحرى ، ومن ثم صفا الجو ، ولم تعد ألمانيا

تحرك المسألة المصرية من جديد .

أما موقف إيطاليا ، فكان مرتبطا بذلك الحلف الذى تم رسمياً ونهائياً فى ربيع سنة ١٨٨٢ فلم تكن تستهدف إثارة العراقيل أمام الإنجليز فى مصر .

أما موقف روسيا فكان يختلف إلى حد كبير ، لأن حكومة القيصر كانت تهتم بكل المسائل الخاصة بالدولة العثمانية ومصير ممتلكاتها ، وعلى الرغم من المشاكل الكبيرة التى كانت متراكمة ، لدى الحكومة الروسية فإنها كانت تميل منذ سنة ١٨٨٣ إلى تأييد وجهة النظر الفرنسية ، وذلك لشعور العداوة المشترك حيال انجلترا .

وكان طبيعياً أن تغضب تركيا ذات السيادة على مصر من احتلال انجلترا لمصر ، فلا تعترف به ولا أمام الدول الأخرى ، ولم يهمد السلطان فى العمل على إجلائهم عنها بمختلف الوسائل ، فبدأ ذلك مبكراً فى أواخر أكتوبر سنة ١٨٨٢ حيث اقترح على دوفرين فى الآستانة ، دخول انجلترا فى مفاوضات معها ، على أن يكون أساسها معاهدة سنة ١٨٤١ والفرمانات التى أصدرها ، والاعتراف بحقوق السلطان فى السيادة ، وأن تدور المفاوضات حول جلاء الإنجليز عن مصر ، فلما صمت انجلترا آذانها عن

سماع ذلك اكتفى السلطان باتباع انجلترا نصيحة الألمان فى الإبقاء على السيادة العثمانية ، ولكنه ظل يطالب بعد ذلك بالجلاء ، تؤيده فى ذلك فرنسا وتتبعها روسيا .

اتجاهات بريطانيا عقب الاحتلال :

وكانت بريطانيا تدرك بعد احتلالها مصر حقيقة مركزها بين الدول الناقمة على الاحتلال ، وإزاء مصر ، وكان عليها أن تفكر أكثر من مرة ، وتدرس وسائل التصرف فى هذه الغنيمة التى وقعت سهلة بين ايديها ، ولم يكن لديها إذ ذاك فكرة ثابتة عن البقاء أو الجلاء ، وقد ظلت تتردد بين هذين الجانبين ، حتى سنة ١٨٨٧ .

تملكها قلق مستمر على مركزها عقب الاحتلال ولم يخف ساستها عن غيرهم ذلك الشعور ، وأحسوا أن بقاءهم فى مصر سيكون مؤقتاً مهما طال أمده ، كما بدا فى المذكرة التى أرسلها جرانفل إلى الدول ، والمؤرخة فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، ولما كانت تحس بعدم شرعية الاحتلال وإثارته لدعوى الجلاء ، فلكى تسكت الناقمين عليها فى الداخل والخارج ، اتجهت تعلن من وقت لآخر فى البرلمان الإنجليزى وأمام الدول فى هذه السنوات الأولى من الاحتلال ،

أن ليس لها النية فى البقاء فى مصر .

ولقد اختلفت الآراء فى انجلترا ، اختلافاً شديدا بالنسبة لمسألة حل المسألة المصرية بعد الاحتلال ، فكان ثمة قلة من الإنجليز ، يؤمنون بفكرة القومية ويسعون لتحقيقها بين الدول الأوربية والشرقية الإسلامية على السواء ، وكان تلك ترى ضرورة الجلاء عقب القضاء على الثورة التى سببت الأزمة ، وعقب دعم سلطة الخديو ورد هيبته فلم يكن جلاد ستون مثلا قبل أن يتولى الحكم ، يرى فى مصير الشعوب أن يفصل فيها بالقوة ، وقد اتبع هذه السنة فيما بين سنة ١٨٧٧ — ١٨٨٠ بدافع الكره الشخصى لدزرائيلى والحقد على المحافظين ، والدعاية لحزبه ولكنه عندما اعتلى الحكم سنة ١٨٨٠ أنكر أولا ما عزى إلى انجلترا وفرنسا من عمل على أخذ مصر ، وأن سياسة انجلترا فيها يجب أن تكون المحافظة على ما تتمتع به من استقلال ، كما تقضى بذلك الفرمانات الصادرة ولكنه قال بأن بلاده لن تحيد عن هذه السياسة السالفة إلا إذا أرغمتها الفوضى فى مصر على اتخاذ سياسة أخرى .

وكان ثمة فريق ثان لا يؤمن بفكرة الجلاء المباشر وعلى رأسه الملكة وولى العهد وهو فريق الإمبرياليين المولعين

بالسيطرة والغزو ، وقد وقف بجانبه فريق من الرأى العام الإنجليزى كما كانت الطبقة العاملة كثيرة التعضيد لحركة الإمبريالزم بجانب الصحافة الاستعمارية وغيرها ، وكان هؤلاء يرون بقاء بريطانيا فى مصر .

وإلى جانب ذلك كان ثمة فريق ثالث يرى أن تسير الضروريات السياسية خطة انجلترا فى الحاضر والمستقبل ، فتعمل على حفظ توازن القوى فى البحر الأبيض المتوسط سيما بعد زيادة نفوذ فرنسا فى ذلك البحر ، فتستولى على مصر كما فعلت فرنسا فى تونس .

أما الفريق الرابع فكان متطرفا فى الاستعمار إذ كان يرى الفصل نهائياً فى أمر مصير مصر وحل الموقف حلا حاسما ووضع الدول أمام الأمر الواقع ، فتضم مصر نهائيا إلى بريطانيا .

أما الفريق الخامس فقد نادى بضم محجوب مستور غير مباشر وذلك بأن تظهر انجلترا أمام الدول محترمة القانون الدولى ، ثم تحاول التمتع بحرية كبيرة فى عمل ماتشاء فى مصر ، على أن يتكفل الزمن بجعل مصر جزءاً من الإمبراطورية البريطانية .

وبجانب ذلك كان ثمة فريقان آخران ، أحدهما يرى أن تجلو انجلترا عن مصر بشرط أن تحتفظ لنفسها بحق الرجوع إليها فى الوقت المناسب ، أما الثانى فكان قليل العدد وكان يرى أن خير حل للمسألة المصرية ترضى عنه الدول جميعاً هو أن تُعلن مصر دولة محايدة كبلجيكا وكان جرانفل يرى فى وقت ما هذا الرأى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، غير أن بسمارك رأى ضرورة موافقة الدول الكبرى لذلك المركز ، وأشار بعدم استعداد ألمانيا للاشتراك فى هذا الضمان .

ولقد وضعت هذه الآراء كلها موضع دراسة حكومة بريطانيا وترددت فى البقاء فى مصر وأخذت فكرة الجلاء تتردد بين جوانحها .



تردد بريطانيا بين البقاء والجلاء وموقف كرومر

أبت انجلترا فى البداية إعلان الحماية على مصر وضمها للإمبراطورية ، تجنبا للمشاكل الدولية ، وناقش مجلس الوزراء مسألة الضم قبل انتصار التل الكبير ، ولكنه لم يقرها ،وكان ثمة اتجاه يتزعمه جرانفل بإعلان مصر دولة محايدة للحد من غيرة الأمم الأخرى ، فإذا ما أصبحت كذلك محايدة فسوف لا تحتاج إلا لجيش صغير العدد لايكلف كثيرا ، وعرض جرانفل ذلك على بسمارك ، إلا أنه رفض إسهام ألمانيا فى ضمان حياد مصر ، وكانت فرنسا على استعداد لمناهضة فكرة الضم أو الحماية ، على أنه إذا صح واعتمدت إنجلترا على تاييد ألمانيا فقد كان من المتوقع أن تمنحها امتيازات كبيرة فى بعض نواحى العالم ، وربما كان جلادستون يخشى استغلال بسمارك استقرار الإنجليز فى مصر لتسوية مسائل أخرى سيما فى البلقان ، لذلك لم يكن فى نية إنجلترا احتلال البلاد احتلالا دائما ، وأغلب الظن أن فكرة الجلاء كانت مرجحة فى ذهن الساسة البريطانيين فى بداية الإحتلال ، فكانت فكرة الجلاء تتردد كثيراً بينهم

وقد حدث أن أرسل جرانفل إلى مالت ، بعد موقعة التل الكبير ، يطلب إرسال ما يراه من اقتراحات لتنظيم الجيش والمالية وإدارة مصر ، وأرسل جرانفل عقب التل الكبير إلى دوفرين فى الآستانة ينبئه بعزم بريطانيا « فى الشروع قريبا فى سحب القوات الإنجليزية من مصر » بل وعقدت النية فى أواخر سنة ١٨٨٣ على سحب جنود الاحتلال من القاهرة وإنقاص الحامية فى مصر عموما توطئة للجلاء السريع عنها .

ولقد ظلت بريطانيا غير متثبتة من أمر الجلاء أو البقاء حتى سنة ١٨٨٧ ومن ثم أخذت تلقى فكرة الجلاء جانبا فى عزم على البقاء دهرا فى وادى النيل ، وكان الفضل فى ذلك إلى رجل حازم من غلاة بناة الإمبراطورية البريطانية بفضل مجهوده فى حل المشكلة المالية وما وضعه من خطة للقضاء على فكرة الجلاء فى الداخل والخارج وتوطيد أركان الإحتلال ألاوهو كرومر .

فبعد أن احتلت مصر وسعت بريطانيا إلى دعم سلطة الخديو وإعادة العلاقات بين مصر وتركيا فى حدود الفرمانات ، وقضت على الحركة الوطنية وهيمنت على الشرطة والجيش ، وأحلت محل مجلس النواب السابق مجلسين شبه نيابيين لمداراة سوءة الحكم الإنجليزى ، ومعاونتها على حكم البلاد ، سعت بريطانيا

لإيجاد رجل يقوم محل المعتمد البريطانى فى مصر فوقع اختيارها على كرومر ، لسابق خبراته فى الإدارة فى الهند ومصر ، ولقوة شخصيته وإيمانه بمصالح الإمبراطورية ، ليكون قنصلا عاما لها.

كان كرومر يستمد قوته من قوة شخصيته وثقة دولته فيه وتاييده وكانت له مبادىء إستعمارية وخطة سلكها لتنفيذها .

فهم كرومر الاحتلال وشكله ووجهه توجيهـا لتوطيد أركانه وسعى ما استطاع للقضاء على فكرة الجلاء بين الساسة البريطانيين وفى داخل مصر ، وقد وجه الاحتلال توجيها قام على أساس الإبهام الذى أحاطه به حتى بقى فى يديه الأمر زهاء ربع قرن انتصر فيه فى الميدان المصرى ، كما نجح فى جعل تشكيله للاحتلال على الوجه الذى فعل ، أمراً لا يفهمه الشعب الانجليزى والوزارات الانجليزية المتعاقبة حتى آخر أيامه .

كان يعتقد أن فى الاحتلال منجاة لمصر وإصلاحاً لحالها وما كان يفكر فى الاسراع بالجلاء مطلقا وأن الفوضى ستعود حتما إلى مصر إذا جلت بريطانيا عنها وكان عليه كما يقول زيتلند مؤرخ حياته ، أن يوفق بين آراء الاستعماريين فى البقاء ، وآراء جلادستون فى الجلاء فكان عليه أن يقنع بلاده بمبادئه وأن يسير الاحتلال وفق خطه معينة .

وكانت خطته لدفع الاحتلال للاستقرار وتفريق الناقمين عليه ، تقوم على إحاطته بالغموض ، يستمسك بالأساسيات ، ويتخلى عن الشكليات أما الأساسيات ، فتنحصر فى ضرورة الإبقاء على إنجلترا مهيمنة على شئون مصر الداخلية والخارجية ، وأن ينقل إليها كل ما يدعيه الغير من حقوق فى مصر .

وكانت خطته ألا يستعجل ، بل يقبل كل ما تمليه عليه الظروف ويتفق مع هذا الهدف ، ويكفيه أن الاحتلال قد حققه له ، وأن الدول قد قبلته ، وكان يهمه أن يعطى ولكن بمقدار ، ويمنح ولا يطمع ، يرضى المصريين بشرط ألا يذهب هؤلاء إلى حد الإضرار بالمصالح البريطانية ، وإذا أرضى الدول فبشرط ان تقنع بتحقيق مصالحها الأساسية ، وألا تشارك إنجلترا فيما استأثرت به من استخدامها لمصر فى شئونها الإمبراطورية والخارجية ، وإذا أرضى الدائنين فعلى أن يتخلوا عن الهيئات الدولية التى تشل الإدارة البريطانية فى الداخل وأن يقبلوا منه تسويات مالية رفضوها من حكومة إسماعيل الوطنية وإذا استرضى الكبار فعلى ألا يذل الصغار ، وإذا اهتم بالتعليم فليس غير أوليات القراءة والكتابة للشعب وتعليم متوسط ، وأن تكتفى مصر بأن تقدم لها بريطانيا الطبقة العليا من الفنيين ،

وإذا أرضى الدول الأوربية ، فليس معنى ذلك أن يشتطوا فى إستغلال ذلك ضد مصالح بريطانيا ولم يكن يهمه أن تضم مصر للإمبراطورية البريطانية ، بل على العكس كره ذلك ، لأنه اعتقد أن الضم يثير من المشكلات ما يفسد عليه الغرض الحقيقى بل ويفسد عليه أمر المصريين ، كما لم يكن يأخذ بفكرة الحياد وكانت سياسته مع المصريين أيضاً ، ألا يغلق باب الأمل فى وجوههم بل يظل معهم فى جذب وشد يمنح ويمنع ، ويأمل منهم أن يقبلوا الوضع الذى قرره لمصر ، ويرى أنهم إن فعلوا ، كان ذلك أجدى عليهم ، فإذا رفضوا ، فليس إلا أن يستعمل السيف حيث لم ينفع السوط ، وبذلك لم يرض كرومر الناقمين على الاحتلال كلهم فى وقت واحد ، ولم يغضبهم فى وقت واحد ، وبذلك عملت خطته على تفريق شملهم حول فكرة الجلاء .

تولى كرومر منصبه ، وبريطانيا تتردد بين الجلاء والبقاء ، وكان عليه أن يتجه إلى ساستها فيسترضيهم ويقنعهم بالبقاء ، فيستوحى ذلك من مبادئه ، بالإقناع ، واسترضاء أحرار انجلترا لإصلاح حال الفلاح ، ومنح المصريين ، ظلا من الحكم الذاتى ،

وأن يجد فى الداخل أيضاً ، بجانب خطته العامة فيحل المشكلة المالية التى كانت تشغل بال بريطانيا إذ ذاك وتهددها بالجلاء عن مصر إذا ما أخفقت فيها ، وبفضل الإقناع وحل هذه المشكلة العاتية استطاع منذ أن تولى منصبه أن يمحو من ذهن ساسة بلاده فكرة الجلاء ، التى بدأ عزمها على ذلك منذ سنة **١٨٨٧** ومن ثم تفرغ لتوطيد أركان الاحتلال فى الداخل ، فى الوقت الذى تفرغت بلاده لمواجهة العواصف الدولية التى كانت تقض مضجع الاحتلال فى الداخل .

احتلت بريطانيا مصر ، وبدا ترددها بين الجلاء والبقاء واضحا ، وأخذ كرومر يلاحقها ليدفعها إلى الثبات :

كتب جرانفل إلى بيرنج « كرومر » فى **٢٩** يونية سنة **١٨٨٣** قبل أن يتولى منصبه كعميد للاحتلال يقول نقلا عن زتلاند « إنى آمل فى أنكم تستطيعون أن تنصحوا بسحب الجنود الإنجليز فى بداية العام التالى مع الاحتفاظ بقوة كافية فى الإسكندرية » كما كتب أيضاً نقلا من نفس المصدر السابق فى **٣١** أغسطس سنة **١٨٨٣** يطلب فيه أن يقرر فيما إذا كان ثمة اعتراض على إنقاص الجيش ، وسحب الحامية كلها من القاهرة على أساس أن مجلس الوزراء يتجه إلى ذلك ، وكانت مسألة

مغادرة القوات القاهرة فى الحال تعد مسألة رئيسية عند اللورد نورثبروك وزير البحرية إذ ذاك، ويرد كرومر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٣ فيبدى استعداده بالتوصية بالجلاء عن القاهرة وتخفيض القوات فى مصر، ثم يكتب جرانفل إلى كرومر فى ٦ سبتمبر فيعلن نية بريطانيا على إنقاص القوة العسكرية بالقدر الذى يتفق والمحافظة على الأمن، ولكنه يبدى تحفظه وعدم استطاعته أن يخطو فى ذلك أية خطوة قبل أن ينال رأيه تأييداً، ولم يكن كرومر كما قلت يؤمن بالجلاء التام، فقد جاء فى كتابه عن مصر فى الجزء الثانى قوله، بأن التاريخ بأسره «يشهد بأنه عندما تضع دولة قوية يدها على دولة ضعيفة فى حالة الهمجية أو شبيهة بالتحضر فإنه لمن النادر أن ترفع قبضتها عنها» لهذا كتب إلى جرانفل فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ يرفض فكرة سحب الجيش بأسره فى ذلك الوقت ثم أضاف بعد ذلك إلى هذا تحذيره لحكومته من الاكتفاء بما يقوى سلطة الخديو وحكومته، لأن ذلك كان فى رأيه أمراً يؤدى إلى عودة الاضطرابات من جديد، وتعجب لماذا لا تعدل بريطانيا عن سياسة الجلاء، ثم لما طلب منه جرانفل أن يوضح له الآثار التى تترتب على سحب الجيش الإنجليزى من مصر كتب رسالتين

عالجت إحداها إنقاص الحامية وسحب الجيش الإنجليزى من القاهرة ، وتناولت الثانية النتائج المحتملة لسحب الجيش من مصر ، ثم أبدى أسفه ، لأنه فى الوقت الحاضر لا يستطيع أن يوصى بسحب الجيش كله ، ثم أشار إلى أن الوقت لمناقشة ذلك لم يحن بعد .

ولم ينقطع كرومر عن محاولاته إقناع جرانفل ترك فكرة الجلاء نهائيا ، فقد كتب إليه أيضاً فى ٢٨ أكتوبر رسالة طويلة بين له فيها استحالة التوفيق بين سياستى الإصلاح فى مصر والجلاء السريع ، ثم بيّن خطورة الجلاء .

ولقد جد ما وقف بجانب رأى كرومر واتجاهاته لإقناع بريطانيا بعدم الجلاء ، وكان ذلك هو ثورة المهدى فى السودان ، فقد عملت على تأخير هذه الفكرة عندما صورها كرومر لبريطانيا على أنها خطر لا تستطيع إزاءه الجلاء عن مصر بعد أن تعرضت له من الجنوب .

فقد كتب جرانفل إلى كرومر ينبئه بموافقة الحكومة على توصيته تخفيض الحامية إلى ٣٠٠٠ جندى ووضعها بالإسكندرية ولكن بعد أن جاءت أنباء السودان بعد ذلك تقول بإبادة حملة هكس أرسل جرانفل فى ٢٢ نوفمبر إلى كرومر يسترشد برأيه فيما إذا كانت حالة السودان خطيرة على مصر ،

فلما أجاب عليه كرومر فى ٢٤ نوفمبر بأن نجاح المهدى الأخير ، كان مصدر خطر ، وأنه من الضرورى تأجيل سحب الحامية من القاهرة وألا يتم أى تخفيض للحامية الإنجليزية فى ذلك الوقت أبرق جرانفل فى اليوم التالى يقول « إن الخطوات الأولى لسحب الجيش يجب أن ترجأ » .

فرص الجلاء والمشكلة المالية :

ومضت بريطانيا تتردد بين الجلاء والبقاءوكانت المشكلة المالية مصدرا يثيرها فى وجهها ويحرج مركزها فى مصر ، وفى المحيط الدولى ، ويمكن الدول الناقمة عليها من النيل منها ، حتى دفعتها تلك المشكلة مرة إلى التفريط فى الاحتلال بالجلاء مرتين مفضلة ذلك على الا تتهم بالفشل فى علاجها فينتهى الأمر بإخراجها من مصر كرها وهى صاغرة وقد استطاع كرومر أن يحميها من ذلك بعلاج هذه المشكلة فيما بعد ومن ثم عزز مركزها .

فرصة الجلاء الأولى :

كانت الخزانة عند ما تسلمها الاحتلال خاوية وبريطانيا فى حاجة إلى القروض، والإيرادات لردء صدع الميزانية والتمكن من إدارة البلاد ، فقد كانت المصروفات إذ ذاك تزيد على

الايرادات وتعويضات الحرب عموما قد بلغت مبلغا يزيد على أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات ، والنفقات التى تحملتها مصر لإخماد ثورة السودان قد بلغت مالا يقل عن المليون و نصف المليون من الجنيهات ، هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى الإنفاق على مشروعات الرى ، والوفاء بالالتزامات المالية .

فلما اضطرت بريطانيا لعلاج هذه المشكلة دخلت فرنسا من بابها وأثارت مشكلة الجلاء فوضعت أمامها العراقيل .

طلب جرانفل إلى الدول فى ١٩ أبريل سنة ١٨٨٤ عقد مؤتمر فى القسطنطينية لتدبر الموقف ، بإدخال ما يلزم من التعديلات على قانون التصفية كى تستطيع بريطانيا تسيير دفة الحكم والوفاء بالالتزامات المالية فى مصر ، فرحبت فرنسا بالدعوة ، فتلك فرصة كانت تنتهزها ، فقد كانت ترمى إلى إثارة مسألة الجلاء ، واعتبرت أن بحث المسألة المالية لا يمكن أن ينفصل عن المسائل السياسية ، وكانت إذ ذاك ترمى إلى بحث قضية الجلاء ، فدارت المفاوضات بين السفير الفرنسى فى لندن وجرانفل لهذا الغرض ، ثم صرح السفير الفرنسى فى ١٥ يونية ، بأن فرنسا لا تفكر قط فى إعادة المراقبة الثنائية أو فى إحلال الاحتلال الفرنسى محل الاحتلال الإنجليزى ، إذا سحبت

بريطانيا جنودها من مصر ، ثم أجاب جرانفل بان ثمة صعوبة في تحديد الجلاء فى موعد دقيق بالضبط ثم أردف قائلا : بأن حكومة بريطانيا لكى تزيل أى نوع من الشك فيما يختص بسياستها فى هذه المسألة تعد بسحب جيوشها فى بداية عام سنة ١٨٨٨ على شريطة أن ترى الدول أن الجلاء من الممكن أن يتم دون أن يعرض السلم والنظام فى البلاد للخطر ، بل وأضاف قوله ، بأن حكومته سوف تقترح فى نهاية الاحتلال أو قبله على الباب العالى والدول ، مشروعا لحياد مصر ، على الأساس المتبع فى بلجيكا وأنها ستضع اقتراحات مطابقة لمنشورى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ فيما يختص بقناة السويس لضمان حرية الملاحة وحيادها دائما .

أرضت هذه التصريحات فرنسا وصرح جيل فرى رئيس وزرائها فى مجلس النواب الفرنسى بأن « مصر ليست شيئا إنجليزيا أو شيئا فرنسيا بل إنها بالضرورة أرض دولية وأوربية فإن أوربا هى التى أخصبتها ونظمت قضاءها وأصلحت ماليتها وأن المسألة المصرية لم تنقطع مطلقا ، ولن تنقطع قط قبل أن تصبح مسألة أوربية أولا وقبل كل شىء » ونظرا لأن مجلس النواب الفرنسى لم يرحب بتصريحات جرانفل السابقة لما ورد

فيها من شروط قفل باب المناقشة وطرح التسوية السياسية جانبا واهتم بالنظر فى المسألة المالية ، وبذلك ضاعت أمام فرنسا أنسب فرصة لتحرير مصر من الاحتلال البريطانى .

وعقد المؤتمر فى ٢٨ يونيه وأخذ يبحث المسألة المالية ، ولكنه انفض دون التوصل إلى نتيجة عندئذ أعلن جرانفل بأن حكومته قد استعادت حريتها فى العمل ، ثم رفض تجديد المباحثات مع فرنسا من أجل الجلاء منذ ذلك الوقت ، وكانت فرنسا تحركها الرغبة لحماية مصالح حملة السندات من الفرنسيين .

فرصة أخرى للجلاء :

وظلت المشكلة المالية دون حل ، تفتح عليها منافذ الدسائس ولا تمكنها من إدارة البلاد تماما ، أو استرضاء دول أوربا ، ذات المصالح المالية والتجارية فى مصر .

وتحرج مركز بريطانيا فى مصر ، وتوترت العلاقات بينها وبين ألمانيا سنة ١٨٨٤ ، وأخذ السلطان يلح فى تحديد موعد للجلاء يشجعه فى ذلك جهارا إما فرنسا أو روسيا أو كلاهما معا ، وكانت بريطانيا ترغب فى ترضيته فى ذلك ولو أنها لم تكن ترضى بتحديد تاريخ للجلاء حتى تتخذ الاحتياطات اللازمة

لضمان السلم فى داخل وخارج مصر بعد هذا التاريخ ، وكان الغرض الذى كانت ترمى إليه دول أوربا كما يقول سلزبرى والذى يتفق مع غرض حكومة إنجلترا هو حياد مصر ، إلا أنه كان يجب أن يكون فى نظره حيادا مشروطا بالمحافظة على سلامة ودوام التسوية الخاصة بمصر .

وتحركت بريطانيا مضطرة لعلاج الموقف فحاولت التهاون فى البقاء وإيثار الجلاء ، حتى لا ترغم على ترك البلاد لإفلاسها ، فقد كان الخطر من وقوع البلاد فى الإفلاس ، وخوف بريطانيا من اتحاد الدول للعمل على فرض نظام فى مصر كما قال بلنت ، يغاير المصالح الإنجليزية أو إخراج إنجلترا من مصر بصورة مهينة ، سيما بعد أن توترت العلاقات بين ألمانيا وإنجلترا ، هو السبب الأساسى إلى تحرك بريطانيا لحل الموقف بإرسال بعثة يرأسها درومندولف إلى القسطنطينية فى أغسطس سنة ١٨٨٥ للتفاوض مع السلطان لتسوية المسألة المصرية وكانت مهمة درمندولف التفاوض معه على أساس سحب الجنود الإنجليزية بعد فترة معينة ، وقد كانت خطة بريطانيا هى أن تجعل مصر بعد جلائها عنها دولة محايدة ، على أن يكون لها حق العودة إليها إذا ما حدث ما يعكر صفو الأمن فى الداخل والخارج .

وما كادت بريطانيا تبدأ هذه المفاوضات حتى جد كرومر يحذر بلاده من تحديد موعد للجلاء ، فبينما كان يسعى إلى تنظيم المالية المصرية ويحل المشكله المالية ، التى كان بقاء الاحتلال متوقفا على حلها تقريبا ، أخذ يتصل بالمسؤلين فى بلاده لاقناعهم بترك فكرة الجلاء إبان هذه المفاوضات إذ كان يعتقد أن الجلاء عمل عديم الفطنة بدعوى أن الاحتلال البريطانى ضرورى كى لا ترتد البلاد « إلى حالة الهمجية الشرقية » التى كانت تعيش فيها من قبل ، وقد كتب إلى حكومته فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٦ وهو يباشر إصلاح المشكلة المالية يقول بأن استمرار الاحتلال الانجليزى لأجل لا يمكن تحديده فى الوقت الحاضر ، ثم كتب فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٦ نقلا عن المركيز زتلاند مؤرخ حياته فقال : « إننا قد نتفق مع الباب العالى على تحديد أجل نكون على استعداد فى نهايته لأن نناقش الأمر معه مرة أخرى ، أما أن نؤكد أننا سننسحب فى تاريخ معين حتى ولو كان بعيدا ، فإن هذا سوف يكون تعهدا قد لا نستطيع تنفيذه ، ومن المحتمل جدا أننا لا نستطيع أن نحافظ عليه » وجاء فى نفس المصدر ما يوضح رأيه ، عن وضع السيطرة العليا فى مصر فى يده إذقال: « إن سير الأمور كلية (فى مصر) يعتمد لا على وثيقة مكتوبة

ولا على أى شيء ملموس بل على النفوذ الشخصى الذى يمكن أن يمارسه القنصل العام الإنجليزى على الخديو ونوبار (رئيس الوزراء) وكبار الموظفين ثم الحكومة المصرية ... » .

ولقد استطاع كرومر سنة ١٨٨٦ أن يكتب فيما شهدته إدارة البلاد المالية من تقدم عظيم ، وبلغ من حذره أن أضاف إلى ما كتب العبارة الآتية: « إن العمل على ذلك قد ابتدئ فيه فقط » وإن « إستمراره موقوف على إستبقاء ماللحكومة البريطانية من نفوذ عظيم يقوم الآن على وجود قوة بريطانية فى مصر » ثم قال محذرا : « إن العجلة فى الجلاء قد تحبط كل ما عمل حتى الآن » .

وتتلقى بريطانيا هذه التحذيرات من كرومر إبان سير المفاوضات ، وكان لها وقعها دون شك وأثرها الكبير فى بريطانيا لذلك عزمت على العمل بها عندما آن أوان عقد الاتفاق القاضى بالجلاء عن مصر .

وقد اهتم هذا الإتفاق بمساله قناة السويس كاهتمامه بأمر الجلاء فالاهتمام بأحدهما يستلزم الاهتمام بالآخر ، فقد جاء من نقاط هذه الاتفاقية الرئيسية دعوة تركيا الدول التى وقعت معاهدة برلين ، كيلا توافق على إقرار حرية الملاحة فى قناة السويس

على أن تقوم تركيا بإعلان أن حرية الملاحة لهـذه القناة دائمة أثناء السـلم والحرب للسفن الحربية والتجارية مهما كانت جنسياتها ، كما رؤى أنه من الواجب أن ينص فى هـذه الاتفاقية على تعهد الدول الكبرى بعدم تعطيل حرية المرور فى القناة وقت الحرب وغير ذلك من النصوص الخاصة بهذه القناة والإشراف على تنفيذ الإتفاقية كما جاء بين نصوصها الرئيسية ضمان حق بريطانيا ، فى الاحتفاظ بقوة عسكرية فى مصر وكذلك الإشراف على الجيش المصرى وتعهدها بالدفاع الحربى عن البلاد ، وتنظيم جيوشها بدعوى اضطراب الحالة فى السودان وغيره وداخل مصر نفسها .

أما عن الجلاء فقد اقترحت بريطانيا أن تسحب جيشها بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق، مشترطة لنفسها حق بقاء جنودها بمصر إذا ما طرأ ثمة خطر يهدد مصر من داخلها أو خارجها ، وكان مما قصد بالخطر الخارجى ألا تقبل الإتفاق بدولة من دول البحر الأبيض المتوسط ، وكانت تعنى بذلك فرنسا بالذات ، هذا بالإضافة إلى أنها قد اشترطت أنه إذا حدث بمصر أى اضطراب فى أى وقت بعد الجلاء أو حدث أى إخلال بتعهدات مصر الدولية للحكومتين التركية والبريطانية ، أن تعود إلى احتلال البلاد

بجنودها ، فإن أبت تركيا ذلك ، فللحكومة البريطانية أن تحتلها وحدها ، وكان معنى ذلك كما لاحظ السلطان إذ ذاك أنه من الممكن لأية دولة أن تحتل بعض أقاليم الدولة العثمانية ، كأن تحتل الروسيا أرمينية وفرنسا الشام ثم تفاوض فى عقد اتفاق يقضى بالجلاء عنها ولكنه يعطيها حقاً رسميا فى دخول هذه الأقاليم مرة أخرى ، ولقد أثارت هذه الفقرة من الاتفاق حق فرنسا ، وجعلها تصرح بأنها ستجعل إنجلترا شريكة فى ملك مصر ، وأنها بدلا من أن تقضى على السيطرة البريطانية ستقر بكل بساطة هذه السيطرة إلى الأبد وهو ضرب خادع من ضروب الجلاء ، فإن انجلترا بدلا من أن تظل محتلة للبلاد بوجه غير شرعى ، ستصبح ما لكتها الشرعية ، لأن مقاومة إرادتها يمكن أن يفسر ، بأنه خطر داخلى يؤدى إلى احتلال البلاد .

ومع أن ألمانيا وحليفتها قد جنحوا إلى النصح بقبول الاتفاق ، فإن فرنسا وروسيا نصحتا السلطان بأن يطلب تحديد مدة حق العودة إلى الاحتلال بسنتين فقط ، فإذا لم يجب ذلك فلا يوقع الاتفاق ، وقد بلغ من السفير الفرنسى أن أفضى إلى السلطان انه إذا لم يوقع على الاتفاق ، فإنه يمكنه أن يعطيه باسم

الحكومة الفرنسية « تأكيداً رسميا صريحا بأن جلالته يحمى ويمنع من كل ماقد سينجم من عدم توقيع الاتفاق، غير أن ذلك كله لم يتم ، فقد تراجع السلطان إزاء ضغط روسيا وفرنسا، فأخذ يعدل مشروع الاتفاقية ، فاشترط أن يكون الجلاء دون قيد أو شرط فى نهاية الثلاث السنوات المحددة مع كفالة تركيا المحافظة على النظام فى مصر بقواتها عند اللزوم ، وإذ ترضى فرنسا بالاتفاق بعد هذا التعديل تنحو انجلترا نحواً آخر فتتمسك بأصل مشروع الاتفاقية ، بل وينتهى الأمر بفشل المفاوضات ومغادرة مندوبها تركيا فى ١٥ يونية سنة ١٨٨٧، ولم يكن بدعاً أن تصمد إنجلترا فى موقفها ولا تأسف على فشل المفاوضات فقد كانت وقتئذ قد وفقت إلى حل المشكلة المالية واستراحت نهائياً من مشاكلها ، فلم يسىء. إليها ذلك الفشل بقدر ما عزز مركزها فى مصر عندما أظهرها بمظهر الراغب ، ولو شكلا ، فى حل مشكلة الجلاء ، وكان حدوث ذلك مع حل المشكلة المالية فى مصر بفضل مجهودات كرومر، من الأمور التى زادت مركزها تعزيزا ، بشكل أخذت بعدها فكرة الجلاء تضعف من ذهن ساسة بريطانيا .

كرومر وعلاج المشكلة المالية : —

ضعف فكرة الجلاء

صرحت فرنسا ذات مرة لبريطانيا بأنها إن لم تنجح فى تنظيم مالية مصر فى مدة وجيزة عينت بالفعل ، فينبغى أن تخلى مكانها ، إلى لجنة إدارية دولية ، ولكن بريطانيا نهضت بالعبء وسمح لها بالبقاء فى مصر ، وكان نجاح كرومر فى إنقاذ إنجلترا من هذه الورطة تجربة أكسبته شكر إنجلترا ، وعاد عليه بشهرة السياسى الكبير ، فقد استطاعت بريطانيا ذلك بقدرتها على الاستفادة بما للنجاح ومزايا النجاح من مظهر خلاب فلأنها نجحت عن طريق كرومر بتنظيم مالية مصر وإدارتها سمحت لها الحكومات الأوربية التى كان رعاياها يهتمون بالشئون المصرية المالية والتجارية ، أن يحتفظوا بمركزهم غير المشروع فى وادى النيل وكأنما صرفت بذلك النظر عن جميع الاتفاقات الخاصة .

ولقد استطاع كرومر فى السنوات التى قامت فيها مفاوضات وردمندولف فيما بين ١٨٨٥ — ١٨٨٧ أن يوفق فى علاج المشكلة المالية فنحن نذكر كيف انعقد مؤتمر من الدول فى صيف سنة ١٨٨٤ على دعوة جرانفل للنظر فى المسألة المالية دون جدوى ، وقد أرسل جلادستون فى سبتمبر سنة ٨٤

نورثبروك مندوبا ساميا، ليكتب عما يراه من الرسائل التي يجب اتخاذها، فيما يختص بالحالة المالية، وقد أرسل ذلك في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ تقريرين: أولهما يختص بالحالة المالية والثاني كان تقريرا عاما، وقد رأى ضرورة العمل على تحسين شئون الري وفرض الضرائب على الأجانب، وإنقاص ضرائب الأرض بمقدار ٤٥٠٠٠ جنيه وبيع أراضي الدائرة السنية والدومين ثم عقد قرض قدره خمسة ملايين من الجنيهات تضمن بريطانيا فائدته وذلك بقصد إقامة الإشراف الإنجليزي المالي مقام الإشراف الدولي، أما ماجاء في التقرير الثاني فقد تضمن تحذيره لحكومته من تحديد أي تاريخ للانسحاب العسكري من مصر، ولكن الدول الأخرى رأت أموراً كثيرة تمنع من تسليم مصر جملة إلى إنجلترا، وطلبت أن يكون القرض بضمان الدل كلها وقد وقعت الدول أخيرا في لندن على اتفاق في ١٨ مارس سنة ٨٥ يعطي مصر المعونة الضرورية ولكن على غير الشروط التي كانت بريطانيا متشبثة بها وقد قضى هذا الاتفاق بمنح مصر قرضا من بيت روتشيلد قدره تسعة ملايين من الجنيهات بفائدة قدرها ٣,٥ في المائة وأن يخصص المقبوض منه لدفع تعويضات حريق الإسكندرية، وتغطية العجز الذي تراكم في السنتين الماضيتين

« قدره ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه » وكذلك تغطية العجز المتوقع لسنة ٨٥/ (١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه) ، وكذلك أعمال الرى (١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه) ثم بعض وجوه أخرى وأن تفرض ضريبة قدرها ٥٪ على الكوبونات لمدة سنتين ، كما جاء فيه أيضا ضرورة تأجيل دفع اقساط الاستهلاك المستحقة على تنظيم الدين لمدة سنتين كذلك ، وأن يلغى فوق ذلك شرط قانون التصفية الخاص بالتصرف الزائد من الإيراد ، ويستعاض عنه بآخر يقضى بأن عجز الميزانية الحرة ، يغطى من الإيرادات المخصصة ، وأن تقسم الزيادة العامة قسمين، قسم يذهب لصندوق الدين والآخر لحكومة مصر ولكى ينفذ هذا الشرط الأخير على نفقته حددت نفقات إدارة البلاد أى الجزء المقابل للإيرادات الحرة ، تحديدا دائما بمبلغ ٥٫٢٣٧٫٠٠٠ جنيه وإلى ذلك أعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة مالية أخرى حق بيع أراضى الدائرة السنية والدومين والمفاوضة فى فرض ضرائب على الاجانب .

ولقد قدر الاتفاق ضريبة الأراضى كلها بمبلغ ٤٫٦٦٨٫٠٠٠ جنيه بدلا من ٥٫١١٨٫٠٠٠ جنيه كما كانت فى سنة ١٨٨٤ فأجاز بذلك لمصر أن تضع عن كاهل الفلاح الفرق الذى يبلغ

٤٥٠٫٠٠٠ جنيه ، غير أن حكومة مصر و نعنى بها كروم قد وجدت سبيلا لتخصيص هذا المبلغ كله لبعض الشئون الإدارية فلم يكد الأمر العالى يصدر باعتماد هذا التخفيف حتى ظهر أن الميزانية تحتوى دائما على مبالغ وهمية كبيرة تشمل ضرائب لا يمكن تحصيلها لفقر الجهات التى تجبى منها . وقد بلغ المتوسط السنوى لهذه الضرائب نحو ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فرأى كروم أنه أصبح جائزا له بل محتما عليه أن يأخذ من أل ٤٥٠٫٠٠٠ المراد تخفيفها عن الفلاحين مبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه مقابل هذه الضرائب الموهومة ، أى أنه بدلا من أن ينقص من الضرائب ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ، حذف من حساب ضريبة الأراضى مبلغا موهوما يعادل المبلغ المذكور. تاركا الضرائب فى الوقت نفسه تجبى كما كانت وقد وصلت بذلك إلى غرضين ، أولهما أنه لم يخسر شيئا من ضريبة الأرض ، بل كسب ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه وثانيهما أنه استطاع فيما بعد أن يفخر بأن الضرائب فى عهده قد خففت عن كاهل الفلاح ، وهو ما لم يحدث فى العهد السابق ، الذى كان موضع نقده الشديد ، ثم تبقى ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه وهذه أيضا ذهب بها كروم بنفس الطريقة الماهرة ، التى ذهبت بها المائتا ألف جنيه فبدلا من أن تخفف المئتان والخمسون ألف جنيه عن

كاهل الفلاح بحذفها من ضرائب الأراضى ، استخدمت أجورا لعمال أجراء يحلون محل العمال المسخرين .

على هذا النحو توفر لكرومر وسائل قوية جدا مكنته من أن يصلح الإدارة المالية إصلاحا جوهريا ، ولولاها لما نجح فى عمله أبداً .

ولكن لما كان معظم هذه الوسائل لا يؤدى إلى الغاية المرجوة منه عاجلا ، وكان الواجب وقتئذ أن يؤدى كوبون غير منقوص الفائدة ، لقد كان الموقف سيئا . ومما زاده سوءاً أن الاتفاق اشترط بناء على طلب فرنسا ، أنه إذا عجز كرومر عن إصلاح المالية فى ظرف ثلاث سنين حلت محله لجنة مالية تتولى إدارة مالية البلاد ، لذلك كان أمام كرومر ، عمل مالى سياسى كبير وقد نجح فى القيام به أيضا ، وبقدرة كبيرة .

ومن الممكن إذا ما رجعنا إلى تقاريره فيما يتعلق بالطرق المتنوعة التى وصل بها إلى تقويم الميزانية أن نكشف عن ذلك إلى حد كبير .

فميزانية سنة ١٨٨٥ مثلا ختمت بزيادة ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، ومع ذلك ، مكننا من أن نعرف من تقرير كرومر للورد روزبرى أن « ضرائب الأراضى قد جبيت بضغط عظيم » وقد

شرع فى هذه السنة فى سياسة بيع اراضى الدومين والدائرة السنية وهو اتجاه حرم مصر من مصدر عظيم للثروة ، على الرغم من أنها عادت عليها بدخل وفير عدة سنوات ، وكانت شديهة بسياسة إسماعيل المالية فى مسألة المقابلة — سياسة بيع الآجل بالعاجل ، وقد بيع من أراضى الدومين والدائرة السنية سنة ١٨٨٥ مالا تقل قيمته عن ٤٣٧٫٠٠٠ جنيه و بيع خلال العامين التاليين أقل مما بيع فى سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨٫٠٠٠جنيه .

ولقد استكشف بعد سنة مصدر مالى عجيب ، وهو بدل الجندية العسكرية ، فقد صدر سنة ١٨٨٦ أمر عال يقضى بأن كل شخص قابل للتجنيد يستطيع أن يعفى من الجندية ، متى دفع للحكومة مبلغاً يختلف بين ٤٠ جنيها قبل الاقتراع و ١٠٠ جنيه بعد التجنيد ، وكان المشروع يرمى لغرض مالى قبل كل اعتبار من فرض إتاوة على المصريين ، سدا للالتزامات المالية المتنوعة ، وقد دعى للخدمة العسكرية سنة ١٨٨٦ نحو ٢٦٢٫٠٠٠ شخص استوفى منهم ١١٤٫٠٠٠ شخص الشروط المطلوبة وأدى البدل ٣١٤١ وبذلك كان صافى الدخل من ذلك ١٥٩٫٠٠٠ جنيه وفى العام التالى بلغ صافى الدخل ٢٨٠٫١٠٠ جنيه ولا شبهة فى الدمار

الذى جره هذا المشروع على فقراء الفلاحين إذ ذاك .

ولما جاء عام ١٨٨٧ وكان المتوقع أن يكون العجز ختام ميزانيته ، ذلك أنه فيما بين عامى ١٨٨٤ — ١٨٨٧ قد ارتفعت قيمة الضرائب المقررة من ٥٫٤٠٧٫٠٠٠ إلى ٥٫٤٦٨٫٠٠٠ وذلك على الرغم من أن الأجانب قد فرضت عليهم لأول مرة ضريبة المساكن ولم تزد قيمة الضرائب غير المقررة فى المدة المذكورة إلا زيادة يسيرة فإنها ارتفعت من ١٫٦٢٩٫٠٠٠ إلى ١٫٧٤١٫٠٠٠ وإلى ذلك انخفضت الإيرادات الأخرى فى هذه الفترة من ١٫٨٦٥٫٠٠٠ — ١٫٧٨٨٫٠٠٠ من أجل ذلك كان لابد من سلوك عدة طرق استثنائية لفرض حساب ختامى خال من العجز وللقيام فوق ذلك بما فرضه الاتفاق من سد نقص الكوبونات الذى بلغ ٤٣٧٫٠٠٠ جنيه . وقدعزم كرومر على أن يحل المشكلة بشىء شبيه بالشعوذة ، فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع إليهم فى آخر الشهر قرر أن تدفع إليهم اول الشهر الذى يليه، وقد نجم عن ذلك أن ميزانية سنة ١٨٨٧ لم تؤد غير مرتبات أحد عشر شهرا وأن الحكومة قد استفادت ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه وقد سلك هذا المسلك فى حسابات الدائرة السنية ومصلحة الدومين وبذلك أمكن تحقيق نفقات سنة ١٨٨٧ من ٩٫٥٣١٫٩٠٠ إلى

٩٫١٩١٫٠٠٠ والحصول على زيادة قدرها ٤٥٠٫٠٠٠ وقد ساعدت على سد نقص الكوبونات ، وقد استطاع كرومر فى مارس سنة ١٨٨٧ أن يخبر ولاة الأمور بانجلترا وهو هادئ مطمئن البال أن الحكومة المصرية قد أدت إلى صندوق الدين جميع المتأخر له وأنها له لم تعد ترى حاجة إلى ضريبة أل ٥٪ المفروضة على الكوبونات .

ولما مُنيت ميزانية سنة ١٨٨٨ بصعاب جديدة نشأت من تحملها إلتزامات كانت خاصة بالعام المنصرم كان تذليل ذلك أمراً هيناً فلما كان ثمة خوف على الحدود ، وهى للجندية عدد عظيم من الأهلين وفى الوقت نفسه أنزل مقدار البدل العسكرى من ٤٠ جنيه إلى ٢٠ جنيه ليكون امتياز الإعفاء فى متناول الطبقات الفقيرة وقد حصلت الحكومة من وراء ذلك على مبلغ ١٥٩٫٠٠٠ جنيه وعلى مثال البدل العسكرى فرض بدل السخرة وكان مقداره ثلاثين قرشاً فى الوجه القبلى وأربعين قرشاً فى الوجه البحرى ، فأدى ذلك إلى أن دخل خزانة الحكومة فى العام المذكور من ضريبة السخرة الخاصة ٨٨٫٠٠٠ جنيه مقابل ٦٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٧ وفى هذا العام أيضاً فتح كرومر باب دخل جديد للخزانة فى شكل رسم

تفرضه الحكومة على الدخان المصرى .

ومن كل هذا ، وبالإضافة إلى المعونة التى قدرها اتفاق سنة ١٨٨٥ بأداء جميع الديون السائرة كان كافياً لأن تنهض الميزانية فى مصر ، ويؤيد ذلك أنه أنشىء فى يوليه سنة ١٨٨٨ صندوق للاحتياطى العام لتوضع فيه الزيادات حتى بلغ الاحتياطى العام أول سنة ١٨٨٩ أكثر من ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وفى أثناء السنة المذكورة أضيف إليه مبلغ ٣٧٫٠٠٠ جنيه وكانت ميزانية هذه السنة كما قال كرومر نفسه « من غير شك أحسن ميزانية رأتها مصر » .

وبهذا استطاع كرومر أن يحل المشكلة المالية ويطمئن حكومته بتحقيق التوازن المالى وضمانه ، فأكسب بلاده ثقة أوربا فى الاحتلال لنجاحها فى رعاية مصالحها المالية فى مصر ، ومكن انجلترا من القدرة المالية على إدارة البلاد وجنبها الثغرة التى تنفذ منها الدسائس ضد الاحتلال، وتثار عن طريقها إلى حد كبير فكرة الجلاء ، حتى استطاع بهذا كله ، أن يغير ما فى ذهن الساسة البريطانيين إذ ذاك ويقضى على ما بقى لديهم من التفكير فى الجلاء ، أو التردد فى البقاء منذ سنة ١٨٨٧ حتى إذا ما سعى السلطان فى سنة ١٨٩٠ لتحديد موعد للجلاء

باستئناف المفاوضات مع الحكومة الإنجليزية رفض سولسبرى هذه الاتجاهات ، وأبى طرقها ، ومن ثم أخذت بريطانيا تعمل على الاستقرار فى وادى النيل ، وتثبت أقدامها فيه بفضل إدارة كرومر ، وتسترضى الناقمين فى الخارج بشتى المراوغات والغموض حتى تتمكن من ذلك .

كرومر وأحرار انجلترا :

أما كرومر فلم يتوان لحظة عن العمل لإقناع من بقى فى بريطانيا ، بفكرة الاحتلال ، وهم طائفة الأحرار الإنجليز ، وذلك بشتى وسائل الإقناع ، من أجل البقاء فى مصر ، فلم يكتف بسلوك هذا السبيل نحو المسئولين فحسب ، بل سلكه إلى هذه الطائفة التى لم تكن مهيأة لفكرة بقاء الاحتلال حتى عام ١٨٩٢ ، وقد استعان كرومر فى ذلك بأحد الصحفيين الإنجليز الممتازين وهو الفرد ملنر ذلك الذى كان محررا لجريدة بول مول سنة ١٨٨٤ فعينه فى منصب كبير فى وزارة المالية بمرتب قدره ١٠٠٠ جنيه للقيام بأعمال إدارية فى ظاهر الأمر ، أما فى الواقع فقد كان مكلفا بتنظيم حملة صحفية فى لندن للدفاع عن استمرار الاحتلال وبقائه ،

هذا بالرغم من أن ذلك الرجل كان من الأحرار الذين أيدوا جلادستون فى انتخابات ١٨٨٥ كما كان على اتصال بكافة كبار كتاب الصحف الحرة ، وجد ملنر لأداء عمله ، فأخذ يشجع الموظفين الإنجليز فى مصر على أن يكتبوا مقالات فى المجلات الشهرية يبدون فيها ثناءهم على أعمال رؤسائهم فى مسائل الإصلاح لكى يبرهنوا على أن مصر قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، بل قام بتأليف كتاب عن مصر أيد به الاحتلال وعهد كرومر ، وهو (انجلترا فى مصر) وهو الكتاب الذى نشره قبل انتخابات ١٨٩٢ ببضعة أشهر وكان لنشره الأثر الكبير فى الكشف عن نيات بريطانيا نحو مصر ، وقد كوفىء على مجهوده وعمله هذا بتعيينه رئيسا لمجلس الإيرادات الداخلية بانجلترا .

وهكذا استطاع كرومر فى العشر السنين الأولى للاحتلال أن يثبت عزم بلاده على البقاء فى مصر وكان دوره فى استكمال ذلك وتثبيت أقدامها كما سيلى أخطر ، وأبقى على الزمن .



رغبة بريطانيا فى الاستقرار
وموقفها من حركة المقاومة فى مصر

انمحت فكرة الجلاء من ذهن ساسة بريطانيا ولكنها لم تمح من ذهن المصريين ، ولا بين الدول المناهضة للاحتلال تماما وقد استطاع الطرفان أن يلتقيا معا فى جبهة واحدة داخل البلاد ، لمواجهة الموقف فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى ، فى الوقت الذى كانت بريطانيا تجد فى تثبيت أقدامها فيها ، وإن اختلفت نظرة الطرفين بين مصر والدول الأخرى نحو النظرة لمعنى الجلاء .

ظل الجلاء هدف المصريين ، ولم يكن إخلادهم إلى السكون فى السنين العشر السابقة لعهد عباس فى ألم ، إلا تهيؤا لوثبة أخرى يحلون هذه المشكلة بانفسهم ، فما كان لمصر أن تنسى سابق حقوقها المسلوبة ، وما كان لها أن تقف بمعزل عن تيارات العالم الحرة المعاصرة دون التأثر بها ، فلا تحاول القضاء على حكم متسلط مستبد .

اخذ المصريون بعد أن قطع الاحتلال عشر سنوات من عمره فى احتلال البلاد، ينظرون حولهم فإذا بالوعود التى قطعها

قد طويت ، والشئون المالية قد سويت ، ولكن سم الاحتلال قد نفذ إلى أعصاب المجتمع ، حتى عادت فكرة الجلاء تختمر من جديد ، لم يعوزهم إذ ذاك إلا ما يساندهم ويبصر لهم الطريق ، وقد توفر لهم ذلك إلى حد كبير بتولى عباس خديوية مصر ، واتجاهه مستندا إلى الدول الكبرى لمقاومة الاحتلال .

تولى الخديو عباس الثانى سنة ١٨٩٢ وكان شابا طموحا لا يطيق كجده الخديو إسماعيل ، أحدا يشاركه فى ملكه ، ولشد ما كان ألمه أن وجد الاحتلال يهيمن على بلاده ، وكرومر يديرها كما كانت تدار إحدى الولايات الهندية ويفرض عليها حماية مقنعة ، وسرعان ما تبلورت فى ذهنه فكرة إجلاء الإنجليز عن بلاده ، وإلا فالمضايقات حتى يجلو الاحتلال أو ينزل له عن سلطاته المسلوبة ، وكان محاطاً ببعض الرجال الذين يحبذون رأيه فى الاستقلال . وقد عمل على نمو هذه الأفكار فى ذهنه ، سقوط وزارة سولسبرى المحافظة ومجىء وزارة الأحرار فسعى لمناهضة الاحتلال ومقاومته ، ولكنه نسى أن كرومر كان رقيبا عتيدا على حركاته ، متربصا له متبعا سياسة الحذر منه ، خوفا على احتمال القضاء على ما قطعه من بناء مصر المحتلة ، أو يفسد الإدارة البريطانية الداخلية ، إذا حدث ما يبعث على ذلك فى ظل حكم

هذا الخديو الذى لمس منه كرها بالغا للإنجليز .

وكانت فرنسا وتركيا ومن ورائهما روسيا ، إذ ذاك تتلمسان كل السبل لإيجاد المضايقات للاحتلال ، ومناهضته بإثارة المصريين حتى يجلو ، لاسترجاع نفوذهما الضائع ، فلما لمسا من الخديو اتجاهه وقفا بجانبه ، فى وجه الاحتلال .

وبدأت الخطة بالإطاحة بوزارة مصطفى فهمى دون استشارة كرومر .

اعلان المقاومة وموقف بريطانيا :

توفرت النية لدى عباس على الإطاحة بحكومة مصطفى فهمى ، الضالعة إذ ذاك مع سياسة الاحتلال ، يسانده فى ذلك لفيف كبير من الأعيان ، بجانب رياض الحاقد على الاحتلال ومختار باشا مندوب تركيا فى مصر ، وريفرسو قنصل فرنسا العام فيها الذى وعد عباس وقتئذ بمظاهرته بإحضار أسطول فرنسى إلى الإسكندرية وكذلك بعض رجال حاشيته ولم يأت الخامس عشر من يناير سنة ١٨٩٣ حتى أقاله من رئاسة الوزارة دون استشارة كرومر ، مخالفاً التقليد الذى كان متبعا من قبل فى عهد توفيق ، ثم شكلت الوزارة برئاسة فخرى باشا .

وكان لهذا التعديل دوى كبير فى البلاد وفى الدوائر الأجنبية لأنه تم بغير الطرق المرعية ، إذا اكتفى الخديو بمجرد إخطار كرومر بتأليفها بعد أن تمت فعلا .

ولما علم كرومر شعر بأن ثمة قوة قد تهيأت لأن تقضى على ما بنته انجلترا فى مصر من نظام طيلة السنوات العشر الماضية فواجه الأمر غاضباً ، فى استخفاف — كما كان شأنه — بالخديو الشاب ، لعبثه بمقومات الاحتلال ، وتوجه إلى الخديو محتجاً بشدة ، وأبلغه معارضة بلاده للتغيير الجديد ، وأنها كانت تتوقع أن تستشار فى مثل هذه المسائل ، ثم اتصل بحكومته فى لندن مشيرا إلى العواقب الجسيمة التى قد تنشأ لو ترك الخديو يتصرف فى أمور الحكم كما يشاء ، ثم أبى الاعتراف بوزارة فخرى ، ولم يسع بريطانيا وقتئذ إلا أن أيدته فى وقفته أمام عباس .

وأبى الخديو الإذعان لرأى بريطانيا ومعتمدها العام فى مصر فى البداية ، او التراجع عما فعل ، ولكنه ما لبث أن أنهى الموقف بحل وسط ، بأن عين رياضا بدلا من فخرى وذلك عندما أحس بفتور موقف فرنسا فى مؤازرته وتراجع أصدقائه ، ثم تردد تركيا فى مساندته أيضاً ، وقد اكتفت فرنسا بأن كلفت سفيرها فى لندن بالاحتجاج على نوع الإجراءات المستبدة

التي اتخذها كرومر ، وكانت إذ ذاك تتهيب التطرف فى مساعدة عباس فى موقفه ، فقد كانت تحس بقوة ألمانيا وزعامتها للتحالف الثلاثى ، وقد أعلنت ألمانيا فى هذا العام ، على لسان وزير خارجيتها إلى سفيرها فى لندن باستمرارها فى تأييد انجلترا ، طالما كان لها سياسة مستقرة فى مصر والشرق الأدنى ، وكانت مستعدة للأخذ بناصرها طالما وقفت انجلترا حاجزا قويا أمام مطامع فرنسا وروسيا . أما النمسا فقد أعلنت تأييدها لبريطانيا فى موقفها ، ولم تحرك الروسيا ساكنا إزاء ذلك ، لأنها لم تكن مستعدة للذهاب إلى حد إعلان الحرب على انجلترا ، من أجل مصر أو فرنسا ، فلم يكن لها فى ذلك مصالح حيوية .

ومهما يكن من الأمر ، فقد أعلنت المقاومة ضد الاحتلال ورن صداها عاليا وفى تجاوب بين الشعب .

أقبلت وفود الشعب فى ١٨ يناير سنة ١٨٩٣ من الأمراء والأشراف وأعضاء الهيئتين النيابيتين وقضاة محكمة الاستئناف والمحاكم وكبار الموظفين والأعيان والتجار إلى عابدين يعلنون تأييدهم للخديو ، وبدا ابتهاج الناس بل وشاءوا التعبير عن نقمتهم إزاء الاحتلال فهجم لفيف منهم على إدارة جريدة المقطم لمرامها الإنجليزية وإنحيازها إلى كرومر ، وكان الخديو مؤيدا

أينما سار ، وقد بلغه من جده الخديو إسماعيل كتابا فى ١٥ فبراير سنة ١٨٩٣ يبدى فيه رضاء السلطان وموافقته على مسلكه .

وأخذ الخديو ينقل هذه الروح إلى مجلس شورى القوانين ، فيحملها إليه نفر قوى من أنصاره ، فيعتزم ذلك القيام فى وجه الإدارة البريطانية عن تجاوب ، فيدب فى الحياة النيابية التى سارت من قبل على وتيرة واحدة ، لون جديد من النشاط والاتجاهات التى تنحو فى سيرها واتجاهات عباس ، وموقفه إزاء الاحتلال ، فأخذ المجلس يطلب نظر الميزانية ، ويسعى نحو مراقبة الشئون المالية ، بعد أن كان ذلك محرما عليه من قبل .

ثم ذهب عباس فى هذا العام إلى الآستانة ، ومعه لفيف كبير من التجار والأعيان والموظفين وغيرهم ، يحملون معروضاً إلى السلطان يلتمسون منـه الوقوف معهم ضد الاحتلال إلا أن السلطان لضعفة أمام السياسة البريطانية طرح المسألة السياسية جانباً .

وفى الداخل لجأ عباس إلى خطة جديدة ، بجانب خطته فى مجلس الشورى ، فسعى يوثق علاقته بالجيش ، وحاول السيطرة عليه ، وتنفيذاً لذلك شرع فى ترقية لفيف من الضباط المصريين ، وعين ماهر باشا وكيلا لوزارة الحربية نقلا من منصبه كمحافظ لمدينة الإسكندرية ، للاستعانة به فى بذر بذور الشقاق بين الجيش

وضباطه من الإنجليز ، ولكى يصبح له الإشراف الحقيقى — كما يقول عباس فى مذكراته — على كل ما يدور فى وزارة الحربية ، وكان للخديو جواسيس من الجيش فى كل ناحية .

وكان من النتائج الأولى لخطة عباس حدوث أزمة انبعثت بينه وبين سلطة الاحتلال ، عندما اتجه للقيام برحلة إلى الحدود الجنوبية لتفقد أحوال الجيش ، إثر تسلمه شكوى من جماعة من الضباط المصريين عن سوء معاملة رؤسائهم الإنجليز لهم .

وكاد الموقف يتمخض عن صدام جديد بين الخديو وكرومر الذى ظلت عيناه تراقبان تصرفاته ونشاطه ، فما كاد كرومر يعود من بلاده إذ ذاك فى أكتوبر سنة ١٨٩٣ حتى وجد الجو ينبىء بعاصفة جديدة ، وجد الخديو يبدى عداء لكل من يظهر وداً للموظفين الإنجليز ومن يساعدهم ، وقد غضب لتعيين ماهر بوزارة الحربية ، وقد اشتم من ذلك مقدم العاصفة .

كان الخديو يتجه إذ ذاك لأن يبسط سلطانه على كل شىء وقد شاعت إرادته زيارة الحدود الجنوبية لمصر وكان كتشنر سردار الجيش يجد فى إعداد حملة عسكرية عند الحدود السودانية للتقدم بها إلى ما وراء حلفا ضد الخليفة عبد الله

التعايشى ، بمحاولة التحالف مع شيوخ القبائل فى النوبة ومصر العليا، ولما كانت هذه الإجراءات معتبرة من الأسرار العسكرية، فقد روعى عدم إفشاء تفاصيلها حتى إلى الخديو ، رغم أنه كان يعتبر قائداً أعلى للجيش!! فاصطحب الخديو معه ماهرا باشا فى يناير سنة ١٨٩٤ وهناك استعرض عباس الجيش المصرى ، فلما لم يعجبه ما بدا منه من بعض المظاهر ، وجه إليه انتقادات عدها كتشنر إهانة وجهت إلى الضباط الإنجليز عندئذ رفع استقالته للخديو محتجاً ، غير أن الخديو رفض قبولها تسوية للموقف وسوى الموضوع فعلا ، إلا أن كتشنر لم يستقر حتى أبرق إلى كرومر بالحادث ، فأبرق ذلك إلى روزبرى ثم انتهى الأمر بالضغط على رياض لاستدعاء الخديو وفصل ماهر باشا .

كان الموضوع فى حد ذاته بسيطاً ، غير أن كرومر وجد فى الموقف فرصة يلقى فيها درساً قاسياً على الخديو لتصرفاته التى أغضبته لترتد آثارها على روح المقاومة بالتفكك .

وحدث فى القاهرة إذ ذاك أن جاء القنصل الفرنسى وحاول الوصول إلى تسوية لحسم الخلاف وكانت رغبته وقنصل روسيا ، عدم إحداث اى توتر بين بريطانيا والخديو مكتفياً بتسوية الخلاف على هذا النهج ، بحجة أن الخديو تدخل فى مسائل

إدارية وعسكرية دون تروٍ ، معلنا استعداد فرنسا لمؤازرة عباس فى غير توان حول المسائل السياسية .

ولقد انتهى الموقف بتسوية أرغم الخديو على قبولها . بأن وجه كتاباً إلى السردار نشرته الجريدة الرسمية وقتئذ أعلن فيه رضاءه عن حالة الجيش، ثم أقال ماهر وعينه محافظاً لبورسعيد.

ونظراً لما بدا من رياض من سوء تصرف إزاء هذا الحادث سعى إلى إقالته فى أول فرصة وقد تم ذلك فعلا بفضل مساعى الأميرة نازلى ابنة عم عباس . وصديقة الإنجليز باتصالها بكرومر ، فلما لم تجد جدوى من ذلك عمدت إلى الاتصال بمراسل جريدة التيمز فى مصر ، وكان نتيجة كتاباته التى نددت برياض أن أرسلت انجلترا تطلب تغيير الوزارة ، فلما شعر رياض بعدم ارتياح عباس إليه قدم استقالته فى ١٤ أبريل .

ولكى يتمكن كرومر ويضمن الصدوع بأوامره ، لجأ بعد ذلك للاعتماد على الاستقراطية القديمة ، فى رئاسة الوزارة فلما خلا مكان رياض اقترح على عباس تعيين نوبار محله ، وما لبث ذلك أن قبله رئيساً للوزارة الجديدة ، فى لون شبيه بالتسليم بالأمر الواقع ، وقد أطلق ذلك يد كرومر فى البلاد ، وفى عهده أخذت المقاومة طريقها نحو الهمود .

وبدافع الحاجة إلى الوقوف إلى مساندة عباس فى وقوفه فى وجه الاحتلال سافر إلى تركيا ، أملا فى أن يجد عوناً من السلطان ، ولكنه عاد منها ضيق الصدر ، تراه يقول فى مذكراته عن عبد الحميد : « لم يكن عبد الحميد كلما زرته فى القسطنطينية يخفى عنى أنه يعتبر الاستمرار فى قيام معارضة عنيفة فى مصر لسياسة العنف الإنجليزية لازمة وأعتقد أنه كان مخلصاً ، ولكن ذلك السلطان المستريب . . . لم يكن إلا ضعيفاً ومتردداً » .

ومضى عباس بين اليأس والرجاء إلا أنه لم يسلم قياده للاحتلال فقد أخذ يعمل سراً ضده ، فبعد حادثة الحدود تألفت جمعية سرية من ضباط الجيش ، كان من آثارها تمرد فرقتين سودانيتين من الجيش فى أم درمان ، وفى عام ١٨٩٥ ألف عباس جمعية بالاتفاق مع مصطفى كامل مع بعض رجال قصره والشبان المتعلمين للدفاع عن مصر ضد الإنجليز والكتابة فى الصحف الفرنسية فى مصر وباريس .

ولم يدم نوبار فى الوزارة طويلا ، فحل بدله ، عن إذعان من عباس لرأى كرومر ، مصطفى فهمى ، وقد نم ذلك عن مدى علو كفة الاحتلال إذ ذاك على دعاة المقاومة ، وكان على رأس حكومة انجلترا إذ ذاك سالزبورى الذى عمل على أن يظل الاحتلال

الإنجليزى قائماً فى مصر ، وقد استطاع مصطفى فهمى أن يجهز على ما تبقى من مقاومة بفضل ما اتبعه من سياسة الشدة فما كاد مجلس شورى القوانين يتجدد فى نشاطه بتجدد انتخاب بعض الأعضاء الأكفاء ويحاول الامتناع عن الموافقة خلال جلساته سنة ١٨٩٦ على نفقات جيش الاحتلال حتى انحدرت تلك تحت سياسة الضغط والتهديد إلى الهاوية ، وكان همودها بلا شك يرجع إلى سياسة الاحتلال الأخيرة وإلى شعور عباس باليأس ، فى متابعة المقاومة بالحرارة الماضية لتردد الدول فى الوقوف بجانبه ، وتردد الملاك والنواب فى التجاوب معه ، ولا غرو ، فقد كان الاحتلال إذ ذاك بالنسبة إليهم ، فى منتصف الطريق تقريباً ، نحو إشعارهم تماماً باشتراكهم معه فى المصلحة بفضل عنايته بسياسة الإنشاء فى الرى والزراعة وغيرها .

ومهما يكن الأمر ، فقد استطاع المصريون فيما بين سنتى ١٨٩٢ — ١٨٩٧ أن يخلقوا المتاعب امام سير الإدارة البريطانية ، وأن يبطئوا من محاولة الاحتلال بناء مصر المحتلة والهيمنة على جهاز الإدارة الداخلى تماماً ، بل ويسيئوا إلى حد كبير إلى سمعة هذه الإدارة وغير ذلك مما كان موضع شكوى كرومر .

اتجاه الاحتلال نحو الاستقرار وتحقيق المركز الممتاز



كان لا بد لـكى يستقر الاحتلال فى مصر أن يتخلص نهائيا من الساعين لإجلائه عنها فى الخارج والداخل، ومن المعارضة الموجهة إليه ، ومن القوى التى تقاسمه النفوذ فى البلاد وبذلك يتحقق على يديه المركز الممتاز لبريطانيا، وخدمة أغراضها الاستعمارية فى غير عناء .

وإذ تبدأ المقاومة فى مصر نحو الركون للأمر الواقع ويبدو الوسط الدولى أقل حدة فى المطالبة فى الجلاء ، لم يكن الموقف حتى عام ١٨٩٨ قد سوى من أجل ذلك فى الداخل والخارج ، ولم يكن معنى همود المقاومة أنها سلمت القيادة للإنجليز نهائيا ، لأنه كان همود المغلوب على أمره الذى يرتكز على قلق مثير ، وكانت الدول لا تزال غير راضية عن وضع الاحتلال فى مصر ، وعلى رأسها فرنسا زعيمة المعارضة من أجل الجلاء ، والمنظمات الدولية فى مصر التى تقاسم الإدارة البريطانية نفوذها فى البلاد ، لا تزال موجودة. لذلك كان لا بد للاحتلال ـ لكى يستقر ـ، أن يمضى فى خطته فى مواجهة عناصر المعارضة ، فى الداخل والخارج

فيدفعهم إلى قبول الأمر الواقع بشتى الطرق ليضمن لنفسه تحقيق المركز الممتاز .

ولا جدال فى أن الاحتلال قد قطع شوطا بعيداً من أجل ذلك من قبل، ولكن كان دوره أخطر وأقوى فى تثبيت أقدامه منذ ١٨٩٨ حتى نهاية عهد كرومر لتهيؤ الظروف المناسبة فى مصر وفى المحيط الدولى .

اتجه الاحتلال فى كثير من العزم بعد أن لمس من مصر تهيؤا لقبول الأمر الواقع لحسم الموقف إلى جانبه فسار على نفس الخطة التى شكلها كرومر ليحقق بها الاستقرار والهيمنة على البلاد ، فلم يحاول أن يرضى جميع الدول ولا يستعمل الشدة إلا حيثما احتاج إليها ، وفى الداخل سار على نفس النهج تقريبا ، وكان ذلك يسيرا عليه، خطة تفرق ولا تجمع ولا تفقد رجاء المصريين فى الاستقلال وتستهدف قبول الأمر الواقع .

وقد سارت وسائل الخطة فى الداخل والخارج منذ سنة ١٨٩٨ لتنتهى آثارها فى مجرى واحد ، وتحقق هدفا واحدا وهو قبول الأمر الواقع ، والمصالحة ، أخذ شىء بترك شىء .

ركزت بريطانيا جهودها لتواجه مؤامرات فرنسا زعيمة المعارضة لتفقد الحركة القومية سندا قويا فتضمن سكونها وانتهت

علاقتها بها فيما يختص بمركز الاحتلال بالمصالحة بينهما، وفى الوقت نفسه مضى كرومر، يمكن هذا السكون من البلاد، على أساس معالجة الثقة بين الاحتلال والمصريين والإبقاء على هيبة الحكومة، والرضاء بالاحتلال على أساس المصلحة المشتركة.

موقف بريطانيا من محاولة فرنسا إثارة قضية الجلاء:

كانت بريطانيا قد قررت استرجاع السودان والوصول إلى أعالى النيل، وحاولت فرنسا من ناحيتها فتح باب المسألة المصرية بالتوسع فى منطقة أعالى النيل واحتلال فاشودة، فاتجهت إليها أنظار البريطانيين، خوفا على نفوذهم فى وادى النيل، كما توجه إليها المصريون على أمل ان يكون من وراء ذلك حلا لقضية الجلاء.

أرسلت فرنسا بعثة مرشان وكان غرضها فى ذلك استبعاد كل عذر يبرر به الأنجليز احتلال مصر ووضع حد لأمانى الأنجليز بمستعمرة الرأس وممتلكاتهم فى شرق أفريقيا، وغربها، وكانت بلجيكا إذ ذاك تؤيد فرنسا فى مطالبها الإفريقية الاستعمارية.

وقبل قيام الإنجليز بإتمام استرجاع السودان، وذلك بعد موقعة أم درمان، انعقد مجلس الوزراء الأنجليزى فى لندن

مرارا ، وحضر كرومر اجتماعاته وتقرر أن يخفق العلمان المصرى والإنجليزى على السودان بأجمعه وأن على الحكومة المصرية أن تقبل مشورة انجلترا فى كل ما يتعلق بالسودان ، كما قرر أن يسير كتشنر فى حملاته إلى النيل الأزرق حتى يبلغ فاشودة مهما كانت نتائج ذلك ، وكان على سردار الجيش المصرى أن يعلن للفرنسيين ، إذا ما قابلهم فى سعيهم لاحتلال هذه البلاد ، بأن وجودهم فى وادى النيل يعتبر اعتداء صريحا على حقوق المصريين والإنجليز فى السودان .

ولم يكن الفرنسيون بطبيعة اتجاهاتهم يأبهون لشىء سوى تحقيق مراميهم فى أعالى النيل من أجل إثارة المسألة المصرية ، وكان الأنجليز يرون فى ذلك خطرا على نشاطهم الاستعمارى فى وادى النيل. لذلك كان لا بد من ملاحمة بين الطرفين يحسم المنتصر فيها الموقف وفقا لأهدافه .

ولقد حاول الفرنسيون جاهدين الاتصال بالدراويش فى السودان كما حاولوا الاتصال بالأحباش ، مما زاد الأمر خطورة فى نظر بريطانيا .

وكان لانتصار المصريين وكتشنر فى أم درمان ، أثر منقطع النظير فى انجلترا ، ولكن ساءتها أنباء الحملة الفرنسية التى كانت تحاول أن تحرم المصريين والإنجليز ثمرة انتصارهم، عندئذ ثار

الرأى العام الإنجليزى ، وهاجم فرنسا ، وطالبت انجلترا بانسحاب مارشان من السودان ، وأيدت فرنسا اتجاهها فى أعالى النيل ، ثم أقام مارشان دعائم حكم واه فى بحر الغزال ، ثم أصر الفرنسيون على إرسال مارشان لتأسيس مستعمرة فرنسية على النيل حول فاشودة « المكان الآن » وكانت آثار ذلك عظيمة فى مصر فبدا أمل الجلاء ، يبزغ فى الأفق وتردد صداه بين الصحف فى حملتها الشديدة على الاحتلال ، ولكن خابت آمال الفرنسيين فتقاعد الأحباش عن نصرتهم ، وتوجه كتشنر يقابل مارشان ، فوضح له بلغة صريحة حازمة أن وجود الفرنسيين ، يعتبر اعتداء ظاهراً على حقوق مصر وانجلترا ولما رأى مارشان تفوق قوة كتشنر ، طلب تفويض الأمر إلى حكومته ، وقد سار النزاع عنيفا بين الدولتين وكاد يؤدى فعلا إلى الحرب ، ولما سقطت وزارة بريسون إذ ذاك فى فرنسا وحلت محلها وزارة ديبوى قررت الحكومة الفرنسية إخلاء فاشودة فى ٣ نوفمبر ، وقد أثار ذلك الحادث فى نفوس المصريين وعلى رأسهم الخديو معنى من معانى اليأس من الاعتماد على فرنسا فى الوقوف بجانب مصر من أجل الجلاء ، فقد جاء فشل فرنسا وانتصار السياسة البريطانية إيذانا بدوام بقائها فى وادى النيل .

أما الخديو فقد جنح إلى مزيد من الركون إلى الأمر الواقع وقابل الحادث أسيفا ، تراه يعبر عن مشاعره نحو الحادث ، ويلخص موقف الدول التى تخاذلت عن تأييده من أجل الجلاء فى مذكراته فيقول : « لقد كان ذلك الحادث بالنسبة إلى آخر مظهر حساس لاتحاد وثيق فى سياسة تحرير بلادى ، وكنت أحس وأنا أرقب رحيلهم أن فرصة دولية نقلت من مصر . . . كانت انجلترا المنتصرة قد ربحت الجولة . . . وكانت تركيا قد تخلت عنا . . . وروسيا لم تعد تؤمن بنا . . . وها هى فرنسا تختفى مرغمة من أفقنا وتحول نظراتها المتعبة جهة أخرى » .

وبينما كانت بريطانيا تنكر على فرنسا احتلالها فاشودة باعتبارها أرضا مصرية لم تمض أشهر معدودة على انسحاب مارشان حتى أكرهت مصر على توقيع اتفاقية السودان فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وقد خولت إنجلترا بهـذا رسميا حق الاشتراك فى إدارة شئونه وجاءت دليلا على نياتهم فى البقاء فى وادى النيل ، وكان من طبيعة هذا الحادث أن ينمى آثار الحادث الأسبق فى النفوس .

فأخذت كلمة المصريين تتفرق على أمنية الجلاء بعد أن بدا

من موقف فرنسا ونية بريطانيا فى البقاء فى وادى النيل .

يبدأ الخديو فيلقى من على كاهله اهتمامه العلنى لإجلاء الانجليز من داخل البلاد فيمضى – دون أن يفقد الأمل كله – إلى التنظيم السرى فيجد لتنفيذ ذلك عن طريق المجال الدولى بينه وبين بعض كبار المصريين وعلى رأسهم مصطفى كامل ، ولكنه لا يمضى فى ذلك طويلا حتى يبدو مندمجا فى شئونه الخاصة وجمع المال وتكديسه وكأنه كان يحس بقرب نهايته كخديو ، ثم هو يدرك فشل اعتماده على السلطان ويرى أن الخديوية قد لا تستغنى عن هذا الغاصب كسند له وللحكم المطلق الذى يؤمن به ، وكان لموقفه الآخذ إذ ذاك بالأمر الواقع أثره على الملاك والأعيان الذين حاولوا من قبل التجاوب معه فى عهد المقاومة .

وقد كان عباس أول من وضع سياسة الوفاق مع الاحتلال قبل أن يبدأها الإنجليز .

الاتفاق الودى وسياسة المصالحة مع فرنسا :

ولقد كانت النتيجة الطبيعية لحادث فاشودة ، تحول فرنسا نحو دول التحالف الثلاثى سنة ١٨٩٩ وحاول دلكاسيه التقرب

من ألمانيا ثم عملت فرنسا على تسوية علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيطاليا ، فتوثقت الروابط نهائيا بين الدولتين فى سنة ١٨٩٩.

وكانت فرنسا قد تلقت درسا قاسيا من مسألة فاشودة فقد عرفت أثر القوة البحرية فى تقرير مصير الإمبراطورية ومستقبل الاستعمار ، فاهتمت اهتماما كبيرا بالبحرية سنة ١٩٠١ ، سنة ١٩٠٢ حتى أصبحت بحريتها فى المرتبة الثانية فى العالم ، ورغم ذلك شعرت أخيرا أنها لا تستطيع مجاراة إنجلترا فى حركة البناء البحرى ، لذلك ما كادت المنافسة تبرز بين الدولتين ، حتى هدأت إلى النهاية وانتهى الخطر الفرنسى على انجلترا ومصر وغيرها ، وحل محله خطر جمعية المنافسة البحرية الألمانية ، ولقد بينت تلك المنافسة الألمانية لانجلترا ، ذلك الخطر الجسيم الذى سينجم عن سياسة التباعد مع فرنسا ، فإذا حدث مثلا واستطاعت ألمانيا أن تصل إلى تفاهم مع فرنسا ، وتعاونت قوى الدولتين البحرية تضعضع مركز انجلترا البحرى الدولى، لاسيما إذا مالت روسيا بقوتها البحرية إلى ذلك الحلف . فلا عجب إذن أن تعمل الحكومة الإنجليزية على تحسين مركز انجلترا البحرى ، وبجانب ذلك أخذت تصلح من علاقاتها مع فرنسا ، لتأمين مركزها فى

مصر والبحر الأبيض المتوسط ، وقد جعلت مفتاح ذلك مراكش .

ولقد قامت المفاوضات بين انجلترا وفرنسا لتسوية المسائل المتنازع عليها بين الدولتين فى صيف ١٩٠٣ وكان لموقف كرومر واعتدال لورد لانزدون ومرونة دلكاسه أثر كبير فى نجاح هذه المفاوضات ، وحسم الموقف ، بما أنهى نزاع الدولتين فى مصر بشكل ارتدت آثاره على الاحتلال فزادته استقرارا وتمكنا من البلاد .

فبينما كان كرومر يسعى جادا فى توطيد أركان الاحتلال والقضاء على كل مقاومة داخلية، كان يحس بأهمية فرنسا لزعامتها المعارضة فى مصر ، وخطورة ذلك على مركز الاحتلال ، فقد كان يرى أن مركزه يتوقف إلى حد كبير على إرضائها .

اقترح كرومر إيفاد جورست إلى باريس للمفاوضة مع فرنسا فى أمور الدين وإلغاء صندوق الدين ، وهناك علم جيدا أن الفرنسيين لن يولوا مطالب الإنجليز اعتبارا إذا لم توافق بريطانيا على مطالب فرنسا فى مراكش ، لذلك لم يأل جهدا فى أن يبين لحكومته ضرورة الاتفاق مع فرنسا بشأن مطالبها فى إفريقيا الشمالية نظير موافقة الفرنسيين على أن تقع مصر فى دائرة

النفوذ البريطانى ، ثم طلب من حكومته سرعة البت فى هـذه المسالة وقال: « يجب أن نصل إلى اتفاق . . وإنى أعتقد شخصياً أن هذه المسالة هى أهم مسألة دبلوماسية أخذناها على عاتقنا منذ زمن طويل » .

وكان دلكاسيه فى فرنسا يميل إلى تسوية العلاقات الإنجليزية الفرنسية ، فهو يقول نقلا عن الوثائق الفرنسية « منذ عشرين سنة تطورت الأمور والحوادث فى مصر ضـد مصلحتنا وقد استطاعت انجلترا بذلك أن تجعل من احتلالها غير المشروع وغير المستقر حماية مقنعة ، وما كانت تستطيع هذا الأمر إلا بعد كارثة تصيب فرنسا ، لذلك فمن صالح فرنسا ألا ترفض وجهة النظر الإنجليزية ، وأن نتنازل عن حقوق وامتيازات قد أضعفها مر الأيام ، وتضاءلت بمرور السنين بدرجة قد تجعلها فى المستقبل نظرية إذا طال انتظار فرنسا ، وبذا لاتستطيع فرنسا استبدالها بمنافع قيمة فى جهات أخرى ، غير أن فرنسا الآن تريد استبدال حقوقها فى مصر ، بحقائق لا آمال وأمانى ، لذلك فهى مستعدة لتسهيل مهمة انجلترا فى مصر نظير تيسير الأمور لفرنسا فى مراكش ، ولاستبدال حقوقها فى مصر نظير حقوق مماثلة لها فى مراكش » وبهذا مضت المفاوضات لتحقق للطرفين

حقوقهما فى مصر ومراكش . وانتهت بعقد ما سمى بالاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ تعهدت فيه انجلترا على أنها لن تعمل على تغيير مركز فرنسا السياسى . كما تعهدت فرنسا بأنها لن تعرقل عمل انجلترا فى مصر بالمطالبة بتحديد موعد لانتهاء الاحتلال الإنجليزى لها ، على شرط أن تطمئن فرنسا على مصالح مساهميها فى الدين المصرى وغير ذلك ، ونظير هذا تعهدت فرنسا بأنها لن تعمل على تغيير مركز مراكش السياسى واعترفت انجلترا بأن من حق فرنسا كدولة متاخمة لمراكش السهر على سلامتها ومساعدتها وأعلنت انجلترا أنها لن تعرقل أعمال فرنسا فى هذه البلاد واستعدادها لاحترام حقوق فرنسا فى مصر ، أما فيما يختص بقناة السويس فقد أعيد الاعتراف بضمان حرية الملاحة فيها ، وبهذا استطاعت انجلترا الاطمئنان على مركزها الذى كان يتوطد إذ ذاك فيها ، إذ كان معنى هذا اعتراف فرنسا بالاحتلال، ومن ثم قوت مركز بريطانيا فى مصر من الناحية الدولية حتى بلغ اطمئنان كرومر إلى ذلك أن اقترح على بلاده سحب حامية القاهرة والانتفاع بنفقاتها فى جهات أخرى .

وبهذه الاتفاقية اطمأنت انجلترا على مصر، واستقر الاحتلال فيها ، وأمنت شر تحريك فرنسا المعارضة ، لأعمال الإنجليز

ومشروعاتهم فى مصر ووادى النيل ، وبذا لم تعد فى حاجة إلى تركيز جانب كبير من أسطولها فى البحر الأبيض ، وبهذا ينتهى الخلاف معها ، بزوال المعارضة الحقة بالاحتلال وزوال الكثير من القيود المالية التى أخذ يحل محلها تشريع مصرى ينظم العلاقة بين الحكومة المصرية والدائنين،ومن ثم أصبحت كلمة بريطانيا فى مصر هى العليا ، لاسيما بعد أن وافق كرومر على أن يحل هذه المنظمات الدولية ، التى كانت تقاسم الاحتلال نفوذه ، فخلال عدة مفاوضات من قبل استطاع أن يحل إدارة الدائرة السنية وبيع أراضيها ، كما استطاع بنفس الطريقة حل هيئة إدارة الدين ، وقد جاء سعيه ، حول إلغاء صندوق الدين سنة ١٩٠٤ مكملا لذلك .، فقد أطلق يد انجلترا فى الشئون المالية وأصبح صندوق الدين هيئة مخصصة فقط لاستلام الدخل اللازم للديون مع زوال سلطته فى الإشراف المالى والتدخل فى شئون البلاد ، كما ألغى بنفس المرسوم الذى ألغى صندوق الدين ، إدارة السكك الحديدية الأوربية وقد أحجمت بريطانيا عن متابعة سعيها لإلغاء الامتيازات الأجنبية بعد أن رأت نفسها مطمئنة بعد سنة ١٩٠٤ .

ثبت مركز الاحتلال من الناحية الدولية بعد اعتراف فرنسا بالاحتلال وتخلصت انجلترا من القيود الدولية الداخلية ومن ثم

استقر الاحتلال ، وحقق لنفسه المركز الممتاز على حساب الناقمين عليه فى الخارج .

أما فى الداخل، فقد نجحت أيضاً فى ذلك ، بفضل انعكاسات كل هذا على المصريين ، وسياسة كرومر الداخلية ، فقد قطع استقرار الاحتلال من الناحية الدولية الرجاء أمام المصريين لكل مساعدة تأتى عن طريق المجال الدولى ، ومن ثم أخذ الأتجاه نحو الأخذ بالأمر الواقع وقد مكن ذلك كرومر من هذه الغاية التى كان يسعى إليها من سياسته وخطته .

خطة كرومر الداخلية :

بينما كانت بريطانيا تعمل على القضاء على كل معارضة للاحتلال من الخارج ، كان كرومر يجد منذ سنة ١٨٩٨ خاصة ليزيد آثار ذلك تمكنا من نفوس المصريين ويدفعهم إلى قبول الأمر الواقع ، على أساس المصالحة ؛ أخذ شىء بترك شىء والتعاون مع الاحتلال .

وجدّ الاحتلال يستكمل سابق خطواته فى إشعارهم باشتراكهم معه فى المصلحة داخل البلاد وقبول الأمر الواقع ، . فأخذ كرومر يسترضى كبارهم ليضمن من ورائهم رضاء جمهور البلد ، والثقة فى نيات الاحتلال وقد سلك نحوهم على غرار

الاتجاه العام نحو تركيا والدول ، ونحو الجاليات الأجنبية ، ولم يقطع على المصريين الأمل فى الاستقلال ، ولم يرض الطبقات والطوائف كلها فى وقت و بقدر واحد، كما أنه لم يسع إلى إغضابها كلها فى وقت وبقدر واحد ، بل كان إرضاؤه وإعطاؤه كلاهما بمقدار، وكان شغله الشاغل أن يجعل البعض يشفق من يأس البعض الآخر، ويسعى كل لتدبير مصالحه على غرار المنتفعين بعطائه .

أخذ كرومر يوثق علاقاته بأئمة رجال الدين ويسترضيهم ، وقد كانوا إذذاك على جانب كبير من النفوذ ، فأخذ يوثق علاقته ببعضهم ويسترضى البعض الآخر على حساب الخديوية .

أما طبقة الملاك هؤلاء الذين كانوا معتبرين زعماء للريف فقد شاء الاحتلال أن يسترضيهم ويجعل منهم سندا قويا له ، وإذ يمضى الاحتلال من أجل ذلك شوطا بعيدا فقد كان لنشاطه فى الاقتصاد الزراعى ، منذ هذا العام حتى نهاية عهد كرومر ، فى إشعار هذه الطبقة باشتراكها مع الاحتلال فى المصلحة ، واندماج مصالحها فى بقائها والسير معه فى سياسة المصالحة ، بفضل عنايته بتوسيع رقعة الأراضى الزراعية ، والعناية بالسياسة المائية ونشر نظام الرى الدائم ، وغير ذلك مما اهتم به الاحتلال فى سعيه إلى تحويل مصر مزرعة للقطن من اجل معامل الغزل والنسيج بها ،

فارتد بالتالى على هذه الطبقة ، توسيعا فى ملكياتهم ، ونماء فى قدراتهم الشرائية على حساب الملكيات الزراعية الصغيرة .

ولقد أخذ هؤلاء الملاك يحسون بإصلاحات كرومر الزراعية منذ ١٨٩٩ عندما ارتفعت أسعار القطن بعد انخفاضها من قبل ، وأخذت المساحات الزراعية فى الاتساع ، كما اتجهت الحكومة إلى العناية بهذه الطبقة بالقيام بعدة خدمات أخرى ، كان أخصها تخفيض ضرائب الأطيان سنة ١٩٠١ بمقدار ٥٧٫٠٠٠ جنيه وإلغاء رسم الأيلولة سنة ١٩٠٦ الذى خسرت الحكومة فيه ١٨٫٠٠٠ جنيه وغير ذلك مما جعل منهم أصحاب المصالح الفعلية فى البلاد ، حتى بدا نوابهم فى الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين طيلة هذه المدة مندمجين مع سياسة الاحتلال الإنشائية قبل كل اعتبار .

وإذا كانت عناية الاحتلال بهذه الطبقة راجعة إلى مكانتها الاجتماعية ، وثرائها وأهميتها إذا ما كسبها إلى جانبه ، فلم تكن تعنيه طبقة البلاد المثقفة ، ففى العناية بها خطر عليه ، كما أنه لم يكن فى حاجة لمساعدتها، وبريطانيا تستعيض عنها بفنيها ومثقفيها للقيام بالإنشاء والمشاركة فى الإدارة ، فلم يكن إرضاء الاحتلال لها إلا بقدر ومقدار ، لم يزد مجهوده فى محو الأمية بين الذين

تزيد أعمارهم عن العاشرة حتى سنة ١٩١٧ عن ٤ر ٪ .

فلم تزد ميزانية التعليم مثلا بعد رخاء الميزانية سنة ١٨٨٨ عن ٧٠ ألف جنيه ، ولم تبلغ هذه الميزانية سنة ١٩٠٦ إلا بمقدار ٣٦٢ر٠٠٠ جنيه وهى ميزانية لا تقارن بما كان ينفقه إسماعيل على التعليم فى عهده بقدر بلغ ٨٧ر٠٠٠ جنيه ، إذا علمنا أن ميزانية الاحتلال كانت نامية إذ ذاك ، وكان للحكومة سنة ١٩٠٦ بدلا من الديون احتياطى يقرب من ١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ولكن رغم ذلك لم تبلغ ميزانية التعليم فى هذا العام إلا ٣ ٪ من مصروفات سنة ١٩٠٦ وكانت إنجلترا فى بلادها إذ ذاك تنفق على التعليم أكثر من ٧ ٪ من ميزانيتها هذا عدا ما كان يخص التعليم فيها من ضرائب محلية ومساعدات مختلفة ، ولم يكن كروم يستهدف من إنشاء المدارس فى عهده إلا أن تكون محض معامل لتخريج الموظفين ، بل أصبحت فى عهده أداة لجلنزة المصريين عن طريق التعليم ، ولم يكن هكذا موقف كروم فحسب من توسيع رقعة التعلم ، والاهتمام بالمثقفين ، بل اتجه يقاوم فكرة إنشاء الجامعة المصرية ، وكان موقفه الفعلى إزاء هذه الحركة نشاطا نحو الإكثار من الكتاتيب ، ليوقف سيل التبرعات للجامعة بل سعى يضرب الحدود على التعليم

والالتحاق به فرفع رسوم التعليم الابتدائى تارة ، وسعى إلى إلغاء المجانية تارة أخرى ، ومراقبة من يحاول من الطلبة التعليم على نفقته فى الخارج ، لذلك إذ تستفيد طبقة الملاك من إصلاحات الاحتلال ، ظلت الطبقة المثقفة ، منعزلة عن الاستفادة منها حتى غرس فى قلبها النقمة عليه وانبعثت منها بداية الخطر على كيانه فى مصر فيما بعد .

بهذا كله استقر الاحتلال ، بفضل القضاء على المعارضة والاتجاه الساعى إلى الجلاء من الخارج والداخل ، ومن ثم أخذت بريطانيا تنفرد بوحدة النفوذ فى البلاد .

وإذ يستقر الاحتلال وتصبح كلمته هى العليا فى وادى النيل ، فقد أخذت كلمة المصريين فعلا تتفرق حول أمنية الجلاء ، والاستقلال لاسيما بعد عام ١٩٠٤ ولكن دون أن تمحى الفكرة نهائياً

فسرعان ما ينهض فريق المثقفين يتحدث عن الوطنية وينادى بالدستور ، حديث العاطفة ، يحاول غزو قلوب المصريين بهذا الحب الجديد ، وهم طبقة المثقفين وكان ذلك الحديث ينبعث تارة من نبعة المثل العليا ، التى تلقاها فريق منهم استطاع أن يأخذ حظه الوفير من الثقافة الفرنسية فى الخارج ، وعلى رأسهم مصطفى كامل

ومثل هذا الفريق أصولا لحركة قومية تتجدد مع الأيام بدأت تناهض الاحتلال وتلك الفئة التى لم يعجبها هذا اللون من الحديث

حول القومية فيعتبره خيالا وهم طبقة الملاك ، وكانت تلك فى مجموعها تتحدث عن الوطن والدستور حديث النفع المالى والمصلحة المشتركة ، وقد رأوا أن السلطة الفعلية قد آلت كلها إلى كرومر ، وأن مصالحهم الشخصية تفرض عليهم أن يكونوا على وفاق مع الاحتلال ، بعد أن أصبح هذا حقيقة واقعة وأن الاعتراف بشرعيته لا يعنى عدم وجوده وأن سواهم أصحاب خيال يعملون ضد مصالحهم ، المندمجة مع وجود الاحتلال ، ولما كانت الفئة الأولى إذ ذاك قلة ناشئة والثانية كثرة قوية ضالعة ظل الاحتلال يحقق لبريطانيا ما كانت تصبو إليه من الاستقرار فى وادى النيل ، ويحقق المركز الممتاز فيه ، ويربط الاقتصاد المصرى بالرأسمالية البريطانية مدة ولكن جاء فصل النفوذ على يد الحركة القومية ، النهائية .

ولقد ظل كرومر محافظاً على هذا الكسب الكبير حتى نهاية أيامه فى مصر ، حتى بلغ به حماسه وحرصه لصيانة مركز الاحتلال ، وتفتيت ذرات المقاومة فى مصر إلى الخروج عن جوهر الخطة التى اتبعها فى حكم البلاد ، بالكشف عن حقيقة الاحتلال فى حادثة دنشواى الدامية ، فى يوم أحس أن البلاد قد أسلمت له القياد ، وأن الاحتلال فعلا قد استقر ، فما شعر

باعتداء مزعوم على جنود الاحتلال ، حتى شاء أن يرد إليه هيبته بإرهاب المصريين بالانتقام من المعتدين فى وحشية دامية ، حتى أخرج الاحتلال عن خطة الغموض التى اتبعها ، وأفصح عن طبيعته الجارحة .

ولم يكن العنف طارئاً على الاحتلال إذ ذاك ، ولكنه كان يدخره من أجل دعم كيانه إلى حيث لا ينفع اللين ، وكانت دنشواى بداية البعث الجديد للروح القومى الذى كان قد أخذ يتجلى خلال الرماد فى الوقت الذى أخذ فيه الاحتلال سبيله إلى الاستقرار .



بعث الحركة القومية والمطالبة بالجلاء

استطاع كرومر ، أن يكسب لبلاده مركزا ممتازا فى مصر ، وترك للأيام تسوية ما بقى من قيود تشل ذلك المركز الممتاز ، إلا أنه لم يكن يخطر بباله أن التسوية الحقيقية ستكون مع الأمة المصرية ، مع الروح القومى الذى أخذ ينبعث فى عهده ، وينمو ويزداد اختمارا وتجددا .

كان للروح القومى ماض وذكريات وثورة ودستور ولم يكن متوقعا أن يمحى لمجرد هزيمة لحقت بمصر فالأسباب التى بعثته وهى سيطرة الأجانب على البلاد والتحكم الداخلى فى البلاد ، كان لابد أن تبعثه طالما كانت قائمة بمجرد التغلب على ما كان لكارثة سنة ١٨٨٢ من آثار ، بفضل حيوية الشعب وعراقته ، وتحت تأثير تيارات الحرية المعاصرة فى أوربا والتي كان يتردد صداها فى مصر ونمو الطبقة المثقفة وتحت طغيان الإدارة البريطانية.

ولقد وضح للمصريين أن هذه الكارثة لم تعالج من الزاوية المصرية بل استغلت لمطامع بريطانيا الاستعمارية فقد ظهرت آثار الاحتلال فى كل مناحى الحياة ، بشكل لم يكن يرضاه

المصريون ، وكان من الطبيعى أن ينزعوا إلى إجلاء بريطانيا عن بلادهم ، كما تجلت طليعة ذلك من قبل ، لولا تحصن الاحتلال بخطة الغموض ، التى كانت تقضى على كل تماسك بينهم ، على أن همود روح المقاومة التى استقر فى ظلها الاحتلال لم يكن يعنى فى ذاته إلا تهيؤا لوثبة قوية فى وجهه إن آجلا أو عاجلا ، ولم يكن معنى استقرار الاحتلال الحيلولة دون ظهور هذه الروح التى كانت بطبيعتها تختمر فى ظل حكمه ، وتشتعل بين الطبقة المثقفة التى تعمد إهمالها .

وقد استطاع مصطفى كامل التعبير عنها منذ إشراقها ، وإثارتها منذ أن كانت تختمر ، وتوجيهها فى وجه الاحتلال بعثاً جديداً لها يقوم على الإيمان بسيادة مصر الداخلية والخارجية ، وكانت حادثة دنشواى عاملا أشعل هذه الروح ودفعها دفعاً إلى الأمام وسنداً شد أزر الحركة الوطنية .

تهيأ مصطفى كامل بحكم الوراثة والبيئة المهذبة ، والظروف المواتية فى تكوينه ، وكان للظروف أثرها فى إبراز هذا التكوين ليكون زعيما لبعث الحركة الوطنية ، والوثوب بها فى وجه الاحتلال ، مطالبا بالجلاء والدستور .

قربه الخديو عباس إليه وساعده بالنفوذ والمال فى البداية ،

بعد أن تعهدا سرا — فى أخريات أيام المقاومة ، التى أثارها فى وجه الاحتلال — على أن يعملا على تخليص البلاد من الاحتلال .

وتحت تأثير تفكير العصر وعقليته وأطماع الخديو الذاتية فى الملك ، اتجه إلى العمل لإجلاء الإنجليز ، اعتماداً على الثقة فى الوسط الدولى ، عندما كان ثمة أمل للجلاء لا يزال باقياً ، وقد استطاع أن ينزل إلى حد كبير من قدر بريطانيا فيما كانت تدعيه من حسن سير الإدارة فى مصر ، ولكن لم يلبث أن أخذ إيمانه يرسخ بحل قضية الجلاء فى مصر وحدها دون الاعتماد على العمل لإثارتها فى المحيط الدولى وتأليب الدول على بريطانيا ، عندما بدأ الخديو يفصح عن نياته إزاء سعيه لأطماعه الذاتية ، وعندما بدت بريطانيا تكشف عن نياتها فى البقاء فى وادى النيل ، وأخذت فرنسا تسحب عونها لحل قضية الجلاء . عندئذ بدا هذا الزعيم يستقل بالدعوة الوطنية ، ويوجه البلاد دون الاستناد إلى الخديو وذلك عن طريق البعث والبناء الوطنى والكشف عن حقيقة الاحتلال الذى استقر بفضل ما اتبعه من خطة الغموض ، وذلك بشتى الوسائل التى كان أخصها الخطابة والصحافة .

فبينما كان الاحتلال يجد فى العمل على دفع المصريين إلى

الإذعان للأمر الواقع وإقناعهم بألا يتعللوا بالأمل فى استخدام التدخل العثمانى أو الأوربى ضد الاحتلال ، وأن يشعروا فيما بينهم باتفاق المصلحة مع الاحتلال . وبينما كان يعمل على التفريق بين مختلف الطبقات ، وعدم الكشف عن طبيعة الاحتلال الجارحة ، كانت دعوة مصطفى كامل تمضى مع الأيام لتقضى على هـذه الاتجاهات بأبسط الأمور وفى قوة ، لأن محورها كان بسيطا خاليا من التعقيد : لمصر عدو واحد هو الاحتلال ، ولمصر مقصد واحد هو الجلاء والدستور ، وماعدا ذلك فتفصيل له وقته وليس من الواجب أن يطغى على هذا المطلب الأساسى أو يضعف من مقاومة هذا العدو الدخيل أمرما ويقيم مصطفى كامل ذلك على عقيدة بسيطة هى حب الوطن حباً خالصا لا يشوبه التفكير فى انتفاع أو مصلحة . ولقد استخدمت حملته ثلاث رسائل : الأولى ألا يأس مطلقا وألا تصدقوا أيها المصريون كلام الإنجليز ، وكلام مأجوريهم ومنتفعيهم وعملائهم ، بأن مركزهم فى مصر لا يتزعزع ، والثانية : ألا تثقوا بوعودهم مطلقاً ، وألا تركنوا إلى محاولاتهم تبسيط المركز الدولى للبلاد ، بل تذرعوا بتلك العناصر الدولية والعثمانية التى يكرهها الإنجليز أما الوسيلة الثالثة فهى : الا تصدقوا أن

الاحتلال يمكن أن يُبطن خيراً لكم أو لبعضكم فهو يفعل ذلك ليفرق كلمتكم ويجعل بعضكم أعداء البعض الآخر .

وجاهد مصطفى كامل من أجل ذلك ليوحد من صفوف الأمة ويثير مشاعرها القومية ، فالتف حوله خلاصة الطبقة المثقفة مع لفيف من جيل عرابى فى البداية ، ومن حلقة صغيرة كان الاحتلال يسعى إلى تفتيتها ويثير عليها كبار الملاك الذين نقموا على دعوته اتجاهها القضاء على الاحتلال ، الذى دعم مصالحهم فى وجوده ، أخذت الحركة تنتشر فى حلقات أوسع ، وكانت حادثة دنشواى الدامية عاملا هاما وحدثا تاريخياً كبيراً فى اتساع رقعة الدعوة ومضاعفة جهوده ضد الاحتلال ، وقد صاحبتها إذ ذاك دعوة المطالبة بالدستور ، وآمن من لم يكن يصدق كلام مصطفى كامل ، عندما قال : «لا يغرنكم من المحتلين لين الملمس فقد تغلب عليهم طبيعة زبانية الجحيم » .

واستطاع مصطفى كامل أن يهز أركان الاحتلال المستقرة فى الداخل والخارج وأن يطوح بعميده كرومر الذى كان له الفضل الكبير فى توطيد هذه الأركان ، حتى أقيل كرومر من مصر ، ولقد كان كرومر عنيفاً فى أيامه الأخيرة : أفصح عن أبدية الاحتلال أبدية المركز الخاص للإنجليز فى مصر ، وأفصح

عن اعتقاده بقصور المصريين وهزا من قدرتهم فى التمتع بالحكم النيابى ، بل أبان الإسلام دينا يحول دون المشاركة فى ركب الحضارة وكأنما أصاب الرجل (مس) وهو يزهى بنفسه فانقلبت الأناة رعونة وطيشاً .

ورحل كرومر من مصر إلى بلاده وظلت قضية الجلاء أمل المصريين وموضع رجائهم وإيمانهم بكرامتهم وحريتهم واستقلالهم .

وجاء بعد جورست كرومر كمعتمد جديد لبريطانيا فى مصر ، وعلى الرغم من أنه كان احتلالياً عندما كان مستشاراً للمالية فى عهد كرومر فقد خرج إلى مصر مزوداً بتعليمات تقضى بأن يخفف من وطأة الحكم الاستبدادى وأن يسعى إلى القضاء على الحركة الوطنية باتباع المسالمة والوفاق مع الخديو فيرد إليه نفوذه ليكسبه إلى جانبه ضد الحركة الوطنية وأدرك الرجل أنه لا بد من خروج آخر عن الجادة الكرومرية الأصيلة وكانت هذه تقتضى ألا يمعن المعتمد الجديد فى الإرضاء أو الإغضاب ، وأن يمضى على خطة سلفه ولكن بوسائل أكثر مرونة ، غير أن خطته لم تحقق أهداف بريطانيا بقدر ما كانت بعثاً جديداً للروح القومى .

فقد مضت الحركة القومية فى عهده قدما إلى الأمام ، وأصبح لها قاعدة شعبية كبرى ، أقامها مصطفى كامل قبل وفاته فى فبراير سنة ١٩٠٨ فحمل لواءها من بعده ، وفى عهد جورست ، الزعيم محمد فريد ، وقد مضى بالحركة القومية إلى الأمام يحمل على الاحتلال ويحتج على كل تصريح من بريطانيا ترفض فيه حل قضية الجلاء ، فعندما صرح وزير الحربية البريطانية إذ ذاك بان إنقاص جيش الاحتلال فى مصر امر غير مقبول ، ناشد ، محمد فريد الشباب المطالبة بالجلاء عن مصر ، بل دعا بجانب ذلك إلى المطالبة بالدستور على أن يكون الخديو هو المصدر الذى يمنح الدستور لا إنجلترا ، ولما رد جورست بأن مصر ليست أهلا لذلك الدستور لعدم توفر ظروفه ، دعا محمد فريد أعضاء المجلسين شبه النيابيين اللذين أنشأهما الاحتلال من قبل ، للمطالبة بالدستور والحملة على حكومة الاحتلال ، وظل وراء الحركة حتى بلغت المعارضة النيابية فيهما حداً أخرجتهما عن لائحتهما المحدودة إلى روح المجالس النيابية الحقة ، وقاد الشعب ودعا للجلاء حتى بلغت دعوته رجل الشارع . فانتهت حملته برضوخ بريطانيا بتطوير هذه المجالس ومنحها بعض شكليات الحياة النيابية مستهدفة بذلك إسكات هذه المعارضة ، غير ان ذلك لم يخمد مجهود المطالبين

بالجلاء والدستور بل حفزهم ومكنهم من التعبير عن أماني المصريين في ذلك حتى بلغت الحركة أوجها سنة ١٩١٠ عندما تمخضت قرائح الاحتلال عن مشروع أثار الجمهور وهو مد امتياز قناة السويس أربعين سنة مقابل أن تدفع شركة القناة لمصر أربعة ملايين من الجنيهات مقسطة حتى بلغت النقمة على الاحتلال درجة قصوى ومن ثم ارتدت بريطانيا تستعمل الشدة في مواجهة الحركة الوطنية ولكنها لم تهمد ولم تسكن .

فلما جاء كتشنر بعد وفاة جورست أسرع يحقق أهداف سلفه لتفريق كلمة المصريين وتوطيد اركان الاحتلال بالإمعان في سياسة الرياء ولكن بغير وسائله وبطرق المسألة المصرية لا بالوفاق مع الخديو ورد سلطاته إليه كما فعل سلفه ، ولكن بطرقها من جانب المصريين فأصدر قانون الخمسة أفدنة للعناية بالفلاح ، واهتم بالطبقة المثقفة بمنحها حق التمثيل فيما أنشأه إذ ذاك من نظام نيابي حل محل الهيئتين السالفتين وهي الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ غير أن ذلك كله لم يحقق ظنه ، فبعد أن حاول تفريق ذرات الحركة بتشريد زعمائها بما اتبعه من وسائل الشدة استطاعت تلك أن تتجمع من جديد وتعبر عن وجودها في ظل نظام الجمعية التشريعية وبين ساحتها ، وتعلن

فى حدة ، قوميتها فى وجه الاحتلال تحت زعامة جديدة ازعجت الاحتلال ومعتمده .

وبينما كانت الأحداث هكذا ، أعلنت الحرب العظمى الأولى ومن ثم فرضت بريطانيا على مصر الحماية ، ومضت الحرب سجالا بين انجلترا وأعدائها ، ومصر فى ظلها تتهيأ للانفجار ، حتى انتهت هذه الحرب سنة ١٩١٨ وخرجت منها انجلترا منتصرة تنال من الأعداء المهزومين ، كما تحصل من شركائها فى النصر على الرضاء عن رغباتها ، نظير رضاها عن رغباتهم ، فاعتقدت إذ ذاك أنها قد آن لها أن تطمئن إلى الحقوق التى نالتها سنة ١٩١٤ من خلع الخديو ، والقضاء على سيادة الدولة العثمانية وما نالته من حقوق استغلتها مدى ثلاثين عاماً من احتلال عسكرى ، ولم تكن تتوقع أن ينهض شعب مصر ليقرر مصيره !!

ولقد استطاعت مصر أن تخيب رجاءها وأن تتهيأ خلال هذه الحرب ، لمنازلة الإنجليز ، ففى خلالها رأى المصريون الاحتلال فى صورته الجارحة ، فى سلبه الأموال وهدمه مقومات الأسرة وتقاليدها ، فلمس بهذا حقيقته السياسية من خلال آلامه وحرمانه ، حتى إذا ما أعلنت الهدنة وأعلنت معها حقوق

الشعوب فى تقرير مصيرها انطلق ثائراً من أجل تحقيق الجلاء وتسوية قضيته على يديه ، فانطلقت بريطانيا تواجه الثورة بنيرانها ، فاعتقلت وشردت وسجنت ولكن نالت مصر برغم ذلك حق تقرير المصير ، وقد بدأت المفاوضات لذلك فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وانتهت بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى منحها حقها فى الاستقلال والسيادة مع بضع تحفظات ، وكانت آخر فصول هذه المفاوضات لاستكمال هذا الاستقلال سنة ١٩٣٦ بإبرام معاهدة التحالف المصرية الإنجليزية ، ولما أعقب ذلك قيام الحرب العظمى الثانية جدت مصر لإقناع بريطانيا بعدم صلاحية هذه المعاهدة وطال الأخذ والرد ، حتى ألغتها مصر سنة ١٩٥١ إذ ذاك احتجت بريطانيا ، ولكن لم تكد مصر تصم آذانها عن سماع ذلك حتى ثار جيشها فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ يجهز على الاحتلال حتى استطاع أن يقضى عليه ويحقق الجلاء ويرد الإنجليز إلى ديارهم إلى غير رجعة وبذلك تحقق على يديه لمصر اكتمال الحرية والكرامة والاستقلال ؟



مصادر البحث

١ — وثائق :

(ا) وثائق غير منشورة :

ملف ثابت باشا — محفظة رقم ١٦٣ ، ١٦٤ — قصر الجمهورية .

(ب) وثائق منشورة :

- Livres Jaunes, 1880-1832.
- Blue Books, 1882 (Egypt).
- Documents Diplomatiques, affaires d' Egypt 1881, 1882, 1887.

٢ — مراجع عربية ومعربة :

(ا) مذكرات :

— مذكرات عرابى فى « كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابيـة ١٨٨١ — ١٨٨٢ » .

– مذكرات الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فى كتاب «الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده» للسيد محمد رشيد رضا ح ٢.

– مذكرات أحمد باشا شفيق: «مذكراتى فى نصف قرن» القسم الأول والثانى.

(ب) دراسات:

– ردوتشتين: المسألة المصرية من ١٨٧٥ – ١٩١٠ – ترجمة الأستاذين: العبادى وبدران – طبعة ثانية – ١٩٣٦.

– الدكتور عبد العزيز رفاعى – محمد سلطان امام التاريخ – مكتبة الإنجلو ١٩٥٨.

– الأستاذ عبد الرحمن الرافعى – مصطفى كامل – طبعة ثانية ١٩٤٥.

– الأستاذ محمد شفيق غربال – تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية فى (١٨٨٢ – ١٩٣٦) مكتبة النهضة ١٩٥٢

— الدكتور محمد مصطفى صفوت — الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه
دار الفكر العربى — ١٩٥٢

٣ — مراجع أجنبية :

(ا) معاصرة :

— Cocheris F., Sitùationintenationale de l' 'Egypte et. du Eudan Paris 1903

- Cromer (earl of) : modern Egypt, London 1908 & 2 Vols.

- Freycinet (charle de) : La question d' Egypt Paris - 1905.

- Malet (Edward) : Egypt (1879 - 1883) London 1908.

(ب) سير :

- Cromer (earl of) : Abbas 11, London 1951.
- Lyall (John) : The life of the morquis of Dufferin and ava, 2 Vols - 1905.
- The Marquis of Zetland : The life of floard Cromer, London 1932.

(حـ) دراسات :

- Broadly (A. H) : How we defended Arabi & his friends 1884.
- Jerrold (Blanchard) : The Belgium of the East 1882.
- Milner : England in Egypt, London, 1921.
- Young (George) : Egypt, London, 1930.

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها للآن :

١ — الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبريين للأستاذ عباس محمود العقاد

٢ — الإشتراكية والشيوعية ... للأستاذ على أدهم

٣ — الظاهر بيبرس فى القصص الشعبى للدكتور عبد الحميد يونس

٤ — قصة التطور ... ... للدكتور أنور عبد العليم

٥ — طب وسحر ... ... للدكتور پول غليونجى

٦ — فجر القصة ... ... للأستاذ يحيي حقى

٧ — الشرق الفنان ... ... للدكتور زكى نجيب محمود

٨ — رمضان ... ... للأستاذ حسن عبدالوهاب

٩ — اعلام الصحابة ... ... للأستاذ محمد خالد

١٠ — الشرق والإسلام ... للأستاذ عبد الرحمن صدقى

١١ — المريخ ... ... للدكتور جمال الدين والدكتور محمود خيرى

١٢ — فن الشعر ... ... للدكتور محمد مندور

١٣ — الاقتصاد السياسى ... للأستاذ أحمد محمد عبد الخالق

١٤ — الصحافة المصرية ... للدكتور عبد اللطيف حمزه

١٥ — التخطيط القومى ... للدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن

١٦ — اتحادنا فلسفة خلقية ... للدكتور ثروت عكاشه

١٧ — اشتراكية بلدنا ... للأستاذ عبد المنعم الصاوى

١٨ — طريق الغد ... ... للأستاذ حسن عباس زكى

١٩ — التشريع الإسلامى وأثره فى الفقه الغربى للدكتور محمد يوسف موسى

٢٠ — العبقرية فى الفن ... للدكتور مصطفى يوسف

٢١ — قصة الأرض فى إقليم مصر للأستاذ محمد صبيح

٢٢ — قصة الذرة ... ... للدكتور إسماعيل بسيونى هزاع

٢٣ — صلاح الدين الأيوبى بين شعراء عصره وكتابه للدكتور أحمد أحمد بدوى

الثمن قرشان فقط

المكتبة الثقافية

مكتبة جامعة لكل أنواع المعرفة
فاحرص على ما فاتك منها ...

والطلب من :

١ ــ دار القلم .... ١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة
٢ ــ مكاتب شركة توزيع الأخبار .... فى الإقليم المصرى
٣ ــ وكلاء الشركة القومية .... فى جميع البلاد العربية
٤ ــ مكتبة المثنى .... بغداد ــ العراق

مطابع دار القلم بالقاهرة